HEKMAH YEMANYA

المجددون في اليمن

مجتهدون في المذهب
أم متحولون عنه ؟

أ.د. أحمد محمد الدغشي

حقوق الطبع محفوظة

ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، أو ترجمته إلى لغة أخرى دون إذن خطي سابق من الناشر.

الطّبعة الأولى

1446هـ – 2025م

العنوان: المجدّدون في اليمن . . مجتهدون في المذهب أم متحولون عنه؟ .

تأليف: أ.د . أحمد محمد الدغشي.

الصفحات: (**111** صفحة) .

النّاشِر: حكمة يمانية.

قياس القطع: **14,8×21** .

رقم المعيار الدولي: **978-625-95997-1-7** .

موقع
حكمة يمانية
اليمن – تعز

INFO@HEKMAHYEMANYE.COM
WWW.HEKMAHYEMANYA.COM
@HEKMAHYEMANY

المجدِّدُونَ فِيْ اليَمَن

مُجتهِدون فِيْ المذهب أم مُتحَولون عَنْه؟

(الوزير–الجلال–المقبلي–الأمير–الشوكاني)

المجدِّدُونَ فِي اليَمَن

مُجتهِدون في المذهب أم مُتحَولون عَنْه؟

(الوزير-الجلال-المقبلي-الأمير-الشوكاني)

تأليف

أ.د. أحمد محمد الله غشي

حكمة يمانية
HEKMAH YEMANYA

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرس المحتويات

الملخّص 7
المقدِّمة 9
أسئلة البحث وأهدافه: 10
أهمية البحث: 11
1 – منهج البحث وإجراءاته: 12
التعريفات الاصطلاحية: 13
الاجتهاد المغدور من ابن الوزير إلى الشوكاني 21
مجدّدو اليمن يدفعون ثمن التحرّر: 23
الشوكاني ونموذج ابن حريوه السماوي في التعامل مع حق الاجتهاد: 32
الانتماء الملتبس: هل لايزال المجدّدون زيديين هادويين؟ 39
الاتجاه الأول: المجدّدون: زيديون هادويون: 39
الاتجاه الآخر: المجدّدون متحوّلون إلى الإطار السنّي العام: 43
معايير تصنيف البقاء في المذهب أو التحوّل عنه: 45
القطيعة المنهجية .. المجدّدون بين النقد السنّي والاستدلال الهادوي لعلم الحديث 49
1 – مصادر التلقي ومنهج الاستدلال: 49

القطيعة المعمّقة.. المجدّدون بين جحود مصادر السنّة ومحاولة استردادهم هادوياً 64
ب- بدر الدّين الحوثي: 64
مناقشة المؤيدي وتلميذه المرتضى: هل تراجع الوزير والأمير عن ركب المجدّدين؟ .74
أولاً: المؤيدي ومستنده في تراجع الوزير: 74
سلالة الفكر أم سلالة المذهب ؟ الأمير بين نبض العرق وأصالة الاجتهاد.....79
ثانياً: المرتضى (تلميذ المؤيّدي) ومستنده في تراجع الأمير: 79
التحوّل الحاسم ..المجدّدون بين إسقاط شرط السيف وتجاوز المذهب إلى الإسلام العام 91
3- النظرية السياسية (نظرية الإمامة) : 91
ترجيح اتجاه التحوّل إلى الإطار السنّي العام: 95
الخاتمة 103
(النتائج والتوصيات) 103
أولاً: النتائج: 103
ثانياً: التوصيات: 104
قائمة المراجع 106

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على خلفية مسألة التحول من الإطار المذهبي الزيدي الهادوي إلى الإطار السنّي العام، وهم من عُرفوا في التراث الفقهي في المذهب الزيدي بـ" المتحوّلين"، وفي الأدبيات الفكرية الإسلامية بـ"المجدّدين"، وأبرزهم: محمد بن إبراهيم الوزير، والحسن بن أحمد الجلال، وصالح بن مهدي المقبلي، ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، ومحمد بن علي الشوكاني، وما إذا كانوا رغم تحوّلهم لا يزال من الممكن عدّ ذلك التحوّل لديهم مجرّد عملية جزئية داخلية، تمثل اتجاه الانفتاح في المذهب الزيدي الهادوي، أم أن ذلك غدا تحوّلاً كليّاً، بحيث يصبح من العسير توصيف فقههم أو فكرهم في الإطار الزيدي الهادوي الذي نشأوا عليه؟

تنطلق هذه الدراسة من مسلّمة فقهية أصولية معروفة في التراث الأصولي للمذهب الزيدي الهادوي وهي إتاحة الاجتهاد لكل من بلغ درجته، وتحمّل النتائج المترتبة على ذلك، وهو ما أتاح لأولئك

المجدّدين بلوغ درجة التحرّر، ومن ثمّ امتلاك سمة التجديد، وإن اتضح أن ذلك لم يمض بسلام دائمًا، وفق نظرية الاجتهاد في المذهب الزيدي الهادوي.

لمناقشة تلك المسألة عمد الباحث إلى تحليل الموضوع بوضع معايير تصنيف البقاء في المذهب أو التحوّل عنه، من خلال محاولة تلمّس الأصول والكليّات المنهجية للمذهب الزيدي الهادوي، وتتمثل في ثلاثة معايير هي: الأصول الفكرية للزيدية الهادوية، ومنهج الاستدلال مع مصادر التلقي، والنظرية السياسية (نظرية الإمامة)، مقارنة بموقف أولئك المجدّدين منها ومنهجيتهم تجاهها . وبعد نقاش مناسب للمقام ومقارنة موقف المجدّدين في ضوء تلك المعايير؛ خلص الباحث إلى ترجيح اتجاه التحوّل الكلّي للمجدّدين ليس إلى مذهب آخر، ولكن إلى الاتجاه السنّي العام.

كلمات مفتاحية: فكر إسلامي- زيدية- هادوية- تجديد- التحوّل الفكري.

المقدّمة

يدور جدل في الوسط الفكري المهتم بدراسة ظواهر التحوّلات الفكرية والمذهبية في المجتمعات الإسلامية، عمّا إذا كان التحوّل الذي شهدته اليمن منذ القرن التاسع الهجري الخامس عشر الميلادي في ظاهرة تحوّل عدد من مفكريها وأعلامها من إطارهم المذهبي الزيدي الهادوي (الشيعي) إلى الإطار السنّي؛ يعني الفكاك التام من المذهب الأصلي لهم، أم أنه مجرّد انفتاح على الآخر السنّي، مع البقاء في الإطار الأصلي ليس أكثر. ويوجد رأيان رئيسان في هذا المجال، يتبنى أحدهما القول بأن الأمر لايعدو الانفتاح على الآخر (السنّي)، مع البقاء على الأصل المذهبي، على حين يذهب الرأي الآخر إلى القول بأن التحوّل كان باتاً، وإن كان ذلك لايعني الانتقال من إطار مذهبي مصنّف على الشيعة، إلى إطار مذهبي آخر مصنّف على السنّة، بل طابع التحوّل هو التحرّر الفكري من التقيّد بأي من المذهبية الخاصة في أيّ من الإطارين، ومن ثمّ يصبح الانتقال إلى الفكر السنّي العام.

أسئلة البحث وأهدافه:

يسعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيس المركّب التالي:

هل تحوَّلَ بعض أبرز رموز التجديد في اليمن فعليـًا من المذهب الزيدي الهادوي إلى الإطار السنّي؟ أم أن الأمر لا يعدو انفتاحـًا في إطار المذهب على الآخر السنّي؟

وتفرّع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1 – ما موقف المذهب الزيدي من الاجتهاد؟

2 – ما اتجاهات الباحثين إزاء اجتهادات بعض أبرز رموز التجديد في اليمن؟

3 – ما معايير بقاء المجتهد في إطار مذهبه أو تحوّله عنه؟

4 – ما الرأي العلمي الأرجح تجاه موقف أبرز المجدّدين في اليمن؟

وتُمثّل الإجابة عن السؤال الرئيس والأسئلة الفرعية أهدافـًا للبحث كذلك.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال كونه:

1 – يجلي الالتباس أمام حالة الجدل والتداخل القائمة في الوسط الفكري، ولاسيما لدى بعض الباحثين من خارج اليمن، عن العلاقة الحقيقية لأبرز مجدّدي اليمن بالمذهب الزيدي.

2 – يبرز مزيّة المذهب الزيدي النظرية في التشجيع على الاجتهاد لمن امتلك مؤهلاته، وإن أخفق عملياً كثير من أتباع المذهب ورجالاته في الالتزام بمستلزمات ذلك.

3 – يسهم في تعزيز حالة التعايش والتآلف بين فرقاء الفكر الإسلامي وأتباع المذاهب الإسلامية، حين الوقوف بالمجمل على أسلوب التعامل الراقي، الصادر عن أولئك المجدّدين وموقفهم "الإيجابي" من المذهب الزيدي الهادوي واجتهادات علمائه، رغم الخلاف الحادّ مع جملة اجتهادات المذهب، وذلك في مقابل حملة العنف والترهيب والأذى التي واجهتهم من قبل متعصبّي المذهب وأتباعهم.

1 - منهج البحث وإجراءاته:

1 – يتبع هذا البحث المنهج الوصفي الاستنباطي، حيث يقوم الباحث بتوصيف حالة الاجتهاد والتجديد لدى بعض أبرز مجدّدي اليمن، من خلال تتبع كليّات اجتهاداتهم، والمعايير التي ينبغي الاحتكام إليها، عند الحكم على مواقفهم، لمعرفة ما إذا كانت لاتزال تبقيهم ملتزمين بالمذهب اتباعاً ومنهجاً، مع وجود حالة انفتاح على الآخر السنّي فحسب، أم أنها مغادرة له بالكليّة.

أما أبرز الإجراءات التي قام بها الباحث فتتمثل في التالي:

1 – محاولة تتبع جملة اجتهادات بعض أولئك المجدّدين للوقوف على حقيقة موقفهم من المذهب الزيدي.

2 – وضع معايير لمعرفة ضوابط البقاء في إطار فكري او مذهبي معيّن أو الخروج منه، ومقارنة جملة اجتهادات بعض أولئك المجدّدين في ضوئها.

3 – قيام الباحث بالعودة إلى المصادر المعنية بالبحث في أحوال بعض أولئك المجدّدين، من طرفي الاتجاه القائل ببقائهم في إطار

المذهب، مع انفتاحهم على الآخر السنّي فحسب، والاتجاه القائل بمغادرتهم المذهب كليّة، والترجيح بين الاتجاهين.

التعريفات الاصطلاحية:

1 – **المجدّدون:** مجموعة محدودة من المجتهدين اليمنيين، الذين عاشوا بين القرون التاسع والثالث عشر الهجرية، والخامس عشر والتاسع عشر الميلادية، ويصنّفون في الأصل على المذهب الزيدي، قبل أن يشتهروا باجتهاداتهم المختلفة كليّة عنه.

2 – **المذهب الزيدي:** المذهب الذي أسسه الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت:122هـ)، ولا يكاد يختلف في كليّاته عن الفكر السنّي، إلا في مسائل كلامية محدودة، وفي مسألة الخروج على الحاكم الجائر بالنسبة لأمهات مسائل الفروع الفقهية.

3 – **المذهب الهادوي:** المذهب الذي أسسه الإمام يحيى بن الحسين القاسم الرسّي (ت: 298هـ)، لتصل به جملة اجتهاداته النظرية والعملية، في المذهب الزيدي إلى مستوى جعل منه ناسخًا فعليًا للمذهب الذي عُرِف به زيد بن علي، وتصبح من ثمّ نسبة مذهب الهادي إلى المذهب الزيدي أقرب إلى التسمية بالمجاز، نظراً لحجم التغييرات

الكلية والجزئية، والواقع العملي في اليمن، ولاسيما في النظرية السياسية (نظرية الإمامة)، وحاصلها اشتراط البطنين (نسل الحسن والحسين من فاطمة)، مؤهلاً للحكم، قبل أيّ شرط آخر.

4- **المذهب الزيدي الهادوي:** تعبير يُقصد به – في هذا البحث – زيدية المذهب الهادوي المنتسب – مجازاً أو أقرب إليه- إلى الإمام زيد وفكره وفقهه، ومالم تدل القرينة على غير ذلك، كوجود اشتراك بين مذهب زيد ومذهب الهادي؛ فإن التعبير بالزيدية الهادوية في هذا البحث، لا ينصرف إلا إلى ذلك المعنى الخاص بالهادي.

حرّية الاجتهاد في المذهب الزيدي الهادوي بين النظرية والتطبيق:

من المعلوم لدى الدارسين في حقل المذاهب الإسلامية أن سمة الانفتاح المعرفي في المذهب الزيدي الهادوي تعدّ واحدة من أبرز السمات التي تميّز بها المذهب ولو نظرياً على الأقل. ويقصد بتلك السمة عدم التثريب على المجتهدين المؤهلين من تبني القول الذي يقودهم اجتهادهم إليه. ولعل من أشهر الأقوال في هذا مانص عليه أبرز مصدر فقهي زيدي هادوي وهو المعروف بـ(كتاب الأزهار) للإمام أحمد بن يحيى المرتضى (ت:840هـ)، **حيث استهل متنه بقوله:**

"التقليد في المسائل الفرعية العملية الظنية والقطعية جائز لغير المجتهد، لا له، ولو وقف على نصّ أعلم منه، ولا في عمليٍّ يترتّب على علميٍّ كالموالاة والمعاداة"[1].

وقوله: "وكل مجتهد مصيب في الأصح، والحيّ أولى من الميّت، والأعلم من الأورع..."[2].

وقوله: "والتزام مذهب معيّن أولى ولا يجب"[3].

ووفقـًا لتعبير يحيى عبد الكريم الفضيل (أحد علماء الزيدية المعاصرين، ت:1412هـ) فإن من قواعد الزيدية: "تحريم التقليد على من بلغ درجة الاجتهاد، من العلماء، وتجويز التقليد كضرورة ملجئة لغير المجتهد"[4].

ويلفت المؤرّخ محمّد بن علي الأكوع الحوالي (ت:1419هـ/

(1) أحمد بن يحيى المرتضى، كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، د.ت، د.ط، د.م. د.ن، المقدّمة (مقدّمة لا يسع المقلد جهلها) ،ص10.

(2) أحمد بن يحيى المرتضى، لمصدر السابق، ص 10.

(3) أحمد بن يحيى المرتضى، المصدر نفسه، ص 14.

(4) يحيى عبد الكريم الفضيل، من هم الزيدية، 1401هـ-1981م، الطبعة الثالثة، عمَّان، جمعية عمّال المطابع التعاونية، ص9.

1998م) بعد تأكيده على مسألة ميزة الانفتاح في المذهب الهادوي؛ أن مما امتاز به المذهب "أيضاً أنه جاء عِلْماً مزيجاً بين التقليد والاجتهاد، ألّفوا كتباً في الفقه، حشروا فيها أقوال علماء الأمصار والصحابة وتابعيهم، ومن تفرّد في ذلك، أو لم يكن له أتباع، وجعلوا محور الكتاب على مذهب الهادي، يركّزون فيه المسألة، ثمّ يتناولون أقوال العلماء في تلك المسألة، مع الدليل والتعليل"[1].

وعزى أحد الباحثين في هذا الإطار إلى سمة الانفتاح هذه إتاحتها للمذهب الزيدي أن يتعامل بمرونة مع الدولة العثمانية في ظل حكمها العالم الإسلامي ومنه اليمن، حين عمّمت على قضاتها في كل ناحية القضاء وفق المذهب الحنفي، وفقاً لما نصّت عليه المجلة العدلية – حينذاك – المستقاة من المذهب الحنفي. ولما كان أبو حنيفة قد أخذ عن الإمام زيد وغيره من آل البيت بعض فقهه فلم تظهر مشكلة لدى قضاة المذهب الزيدي – وقتذاك – في أخذهم بأحكام المجلة العدلية (الحنفية)، بل تعاملوا معها بانسجام[2]. لكن لئن صحّت هذه الحادثة

(1) محمد بن علي الأكوع الحوالي، اليمن الخضراء مهد الحضارة، 1402هـ– 1982م، ط الثانية، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، ص 105.

(2) محمّد أحمد الكبسي، الفروق الواضحة البهيّة بين الفرق الإمامية وبين الفرقة =

فإن ذلك يُحمل – من وجهة نظري- على أنه كان سبيلاً اضطراريًا من سبل التعايش، أو أنه كان سبيل بعض حكّام الأئمة في مرحلة من المراحل، لا أنه كان منهجًا مطّرداً تجاه العثمانيين ومذهبهم، يُعزى إلى إيجابية العلاقة بين زيد وأبي حنيفة، ذلك أن العلاقة الفعلية التي طبعت تاريخ الزيدية الهادوية بالدولة العثمانية في مرحلتيها الأولى والثانية كانت علاقة عداء واحتراب وتربّص بالجملة، ولا شكّ أن لذلك انعكاساته العملية السلبية على طريقة التعاطي مع كل ما يصدر عن الدولة العثمانية، بما فيها مدونتها القانونية ومذهبها المعتمد، وهو المذهب الحنفي، حتى إن الحوثيين ليفخرون اليوم في مناهج التعليم الرسمي التي غيّروها بعد سيطرتهم على الدولة في 21سبتمبر/ أيلول2014م بأن أبرز من قاوم ما يصفونه بـ" الاحتلال العثماني الأول" كان الإمام القاسم بن محمد (ت:1026هـ/ 1598م)، على حين أن أبرز من قاوم المرحلة الثانية للعثمانيين أو ما يصفونه بـ" الاحتلال العثماني" كان الإمام الملقّب بـ"المنصور بالله" محمد بن يحيى حميد الدين (ت:1322هـ/ 1904م)، وكذا ابنه من بعده الإمام الملقّب بـ" المتوكل على الله" يحيى حميد الدين (ت:1367هـ/ 1948م)، ويلقّنون التلاميذ اليوم عبر تلك المناهج

= الزيدية، 1413هـ-1992م، د.ط، د.م، د:ن، ص 61-62.

المبدّلة بأن اليمن سميّت منذ ذلك الحين بـ" مقبرة الأناضول"[1]، وأكثر من ذلك أورده الحوثيون في كتاب "الثقافة الوطنية" المقرّر على طلبة التعليم الجامعي، بوصفه –لدى الحوثيين القائمين على وزارة التعليم العالي في صنعاء– متطلباً جامعياً إلزامياً، حيث زاد على ما سبق فوصف العثمانيين بـ"الدولة الاستعمارية"، وبالغ في ذمّها، مكرّراً مقولة " اليمن مقبرة الأناضول"[2]، وهو ما ألمح إليه بدر الدين الحوثي في كتابه "تحرير الأفكار"، حين نحى باللائمة للحيلولة دون نشر المذهب الهادوي في اليمن، على النحو الذي كان ينشده؛ إلى وجود معارضين للدولة الإمامية الهادوية أمثال القرامطة والمطرفية والأتراك[3]، ثمّ تجسّدت تلك الروح العدائية، على نحو أكثر تعبيراً عن روح الانتقام من الدولة العثمانية وجيشها، فقام الحوثيون في 12/ 3/ 2022م بالبدء في

(1) وزارة التربية والتعليم (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء) الإدارة العامة للمناهج، كتاب التربية الوطنية للصف الخامس من مرحلة التعليم الأساسي، طبعة 1442هـ/ 2021م، الدرس الأول: اليمن مقبرة الغزاة، ص 8، 17.

(2) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء) ،الثقافة الوطنية،2020م، ،د. ط، د.م: د.ن، ص 51–59.

(3) بدر الدين الحوثي، تحرير الأفكار (تحقيق : جعفر العاملي)، د.ت، ط الثالثة، د:م، المجمع العالمي لأهل البيت، ص 299.

تحطيم النصب التذكاري التركي في ساحة العرضي بصنعاء، الذي يرمز إلى الجنود الأتراك، الذين قضوا في اليمن أثناء وجودهم فيها. وكان قد تمّ افتتاح ذلك النصب بحضور الرئيس التركي السابق عبد الله جول، في عام 2011م، الذي علّق في صفحته على تويتر، على هذا المسلك الحوثي، في اليوم نفسه باستياء بالغ، كمّا عبرت الحكومة التركية عبر وزارة خارجيتها عن إدانتها الشديدة، لما وصفته بـ"الاعتداء الغادر"، على النصب التذكاري لمقبرة الشهداء الأتراك في صنعاء.

وبعيداً عن هذا الاستطراد الذي فرضه ذلك الزعم بتناغم المذهب الهادوي مع المذهب الحنفي في ظل نفوذ الدولة العثمانية؛ فإن ذلك لا ينفي أن سمة الانفتاح المعرفي في المذهب الزيدي الهادوي، إلى جانب عامل الإشكال الكلي في بنية المذهب التي يعلمها المحققون في المذهب؛ دافع عملي تسبب في تخريج أئمة وعلماء مجتهدين تجاوزوا المذهب، وانتقل تأثيرهم إلى بيئات إسلامية أخرى، بل صاروا أعلاماً على مستوى العالم الإسلامي، أمثال محمد بن إبراهيم الوزير (ت: 840هـ- 1436م)، والحسن بن أحمد الجلال (1084هـ- 1673م)، وصالح بن مهدي المقبلي (ت:1108هـ-1696م)، ومحمّد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (ت:1182هـ-1768م)، ومحمّد بن علي

الشوكاني (ت:1250هـ-1834م)[1]. وهم وإن دفعوا جميعا ثمن تحررهم غالبًا- كما سترد الإشارة لاحقًا- إلا أنه لا يُنكر أنه لولا تلك السمة في أصول المذهب الزيدي الهادوي لما تمكنوا ابتداءً من البحث والتأهيل حتى بلغوا تلك الدرجة!

(1) إسماعيل الأكوع، الزيدية: نشأتها ومعتقداتها، 1413هـ-1993م، ط الأولى، بيروت: دار الفكر المعاصر، ص 34-35.

لقد قام هؤلاء المجدّدون بعملية مراجعة علمية فكرية جسورة، -قبل أن تكون فقهية- للموروث البيئي من كل جوانبه، فألفوا ما يستأهل المراجعة والتقويم، حتى أفضى بهم الأمر إلى اختطاط مسار آخر، مختلف عن مسار المذهب الزيدي الهادوي، في جملة الأصول والفروع، ومصادر التلّقي، ومنهج الاستدلال.

الاجتهاد المغدور من ابن الوزير إلى الشوكاني

وإذا عرفنا ما سبق فإن السؤال الذي يفرض نفسه في هذا المقام: هل تمكّنت تلك التنظيرات البديعة في المذهب الهادوي؛ من شق الأرضية المعرفية المتسامحة معها عند التطبيق الفعلي؛ في حال اتخذ المجتهد قراراً جريئاً برفض تقليد جملة المسائل العملية في المذهب، والبحث عن خيار آخر خارج المذهب، كما سنرى حال هؤلاء المجتهدين المجدّدين؟

الواقع أن حال علماء الزيدية اليمنيين الذين درسوا المذهب الزيدي الهادوي، وأخذوا بتشجيعه النظري على الاجتهاد ونبذ التقليد، فحقق

بعضهم ذلك؛ لم تمرّ دائماً بسلام، إذ وجد أولئك المجتهدون أنفسهم غالباً في مرمى اتهام عنيف، من قِبَل علماء الزيدية الآخرين الذين آثروا التقليد. وهؤلاء الأخيرون وإن كان فيهم مجتهدون - بلا ريب- أمثال الشيخ مجد الدّين المؤيدي (ت: 1428هـ-2007م)، والشيخ بدر الدين الحوثي (1431هـ/ 2010م)، من المعاصرين، بيد أنّهم باجتهادهم لم يتجاوزوا إطار مذهبهم، إذ نبذوا مسلك الاجتهاد الذي يفضي إلى نتائج كليّة، تتيح التحرّر من ربقة المذهب، على نحو ما قام به أمثال الوزير والجلال، ثم المقبلي، ومن بعدهم الأمير والشوكاني- على سبيل المثال- وذلك إنما يؤكّد أن سمة إتاحة الاجتهاد المطلق لدارسيه المؤهلين، تلك التي كان قد اشتهر بها المذهب الزيدي الهادوي، وشهد بها عديدون في القديم والحديث[1]؛ ظلّت نظرية، كأيّة نظرية تبحث عن بيئة مناسبة للتطبيق، ويظهر أن ذلك كان في الأزمنة المتقدّمة، من تاريخ المذهب الزيدي أكثر وضوحاً وتطبيقاً، لا أن ذلك استمر عبر تاريخ المذهب ومراحله، كعملية منهجية متصلة مطّردة، بدليل حجم المعاناة

(1) انظر- على سبيل المثال-: إسماعيل الأكوع، مقدمته لكتاب العواصم من القواصم في الذب عن سيرة أبي القاسم (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، 1412هـ-1992م، ط الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، جـ1، ص10.

والأذى الذي طال كل من رام التحرّر الفعلي، من ربقة التقيّد باجتهادات المذهب الهادوي الزيدي، من أولئك المجدّدين موضوع الدراسة.

إننا إذا جئنا إلى التطبيقات الفعلية لنظرية الاجتهاد في المذهب الزيدي الهادوي فإننا نجد الإشكالات الفعلية فيها تتمثل فيمن رام تطبيق تلك النظرية من أبناء المذهب، في القرون المتأخرة.

مجدّدو اليمن يدفعون ثمن التحرّر:

لعلّ من أكثر المجدّدين الذين توسّعوا في إيراد جانب من تلك المعاناة التي لاقاها هو وسلفه ماسجّله؛ الإمام محمد بن علي الشوكاني، ولا سيما في رسالته الموسومة بـ" **أدب الطلب ومنتهى الإرب**"، في هذا الباب، حيث أفصح عن ذلك بما يفي بالمراد، فأشاد بجهود كبار رموز أهل السنّة في العالم الإسلامي، في الفقه والحديث والفكر، وما أصابهم من محن مختلفة، جرّاء ذلك، غير أنّه لم يحُل دون أن تنتشر مذاهبهم وأطاريحهم في العالم الإسلامي، كهبة إلهية عاجلة لهم، حيث نالت القبول، دون إكراه من سلطان، أو فرض لها بالقوّة، وذكر منهم مالك بن أنس (ت:179هـ)، وأحمد بن حنبل (ت:241هـ)، ومحمد بن إسماعيل البخاري (ت: 256هـ)، وأبا محمد علي بن أحمد بن حزم

الأندلسي (ت:456هـ)، وأحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ت:728ه).
ثمّ عاد الشوكاني بعد ذلك إلى البيئة اليمنية قائلاً:

"وانظر في أهل قطرنا، فإنه لا يخفى عليك حالهم، إن كنت ممن له اطّلاع على أخبار الناس، وبحث عن أحوالهم، كالسيّد الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، فإنّه قام داعياً إلى الدليل في ديارنا هذه، في وقت غربة، وزمان ميل من الناس إلى التقليد، وإعراض عن العمل بالبرهان، فناله من أهل عصره من المحن ما اشتملت عليه مصنّفاته، حتى ترسّل عليه من ترسّل من مشائخه، برسالة حاصلها الإنكار عليه، لما هو فيه، من العمل بالدليل وطرح التقليد، وقام عليه كثير من الناس، وثلبوه بالنظم والنثر، ولم يضرّه ذلك شيئاً، بل نشر الله من علومه، وأظهر من معارفه، ماطار كل مطار.

ثمّ جاء – مع طول فصل وبُعد عهد- السيّد العلّامة- الحسن بن أحمد الجلال، والعلّامة صالح بن مهدي المقبلي، فنالهما من المحن والعداوة، من أهل عصرهما ماحمل الأول على استقراره في هجرة الجِراف، منعزلاً عن النّاس، وحمل الثاني على الارتحال إلى الحرم الشريف، والاستقرار فيه، حتّى توفاه الله فيه، ومع هذا فنشر الله من

علومهما، وأظهر مؤلّفاتهما، مالم يكن لأحد من أهل عصرهما ما يقاربه، فضلاً عن أن يساويه.

ثمّ كان في العصر الذي قبل عصرنا السيّد العلاّمة محمّد بن إسماعيل الأمير، وله في القيام بحجّة الله والإرشاد إليها، وتنفير النّاس عن العمل بالرأي، وترغيبهم إلى علم الرواية، ما هو مشهور معروف، فعاداه أهل عصره وسعوا به إلى الملوك، ولم يتركوا السعي عليه بما يضره جهداً، وطالت بينه وبينهم المصاولة والمقاولة، ولم يظفروا منه بطائل، ولا نقصوه من جاه ولا مال، ورفعه الله عليهم، وجعل كلمته العليا، ونشر له من المصنّفات المطولة والمختصرة، ماهو معلوم عند أهل هذه الدِّيار، ولم ينتشر لمعاصريه المعادين له، المبالغين في ضرره بحث من المباحث العلمية، فضلاً عن مؤلَّف بسيط، فهذه عادة الله في عباده فاعلمها وتيّقنها"[1].

أما عن العلامة الإمام صالح بن مهدي المقبلي؛ فقد أورد الشوكاني في

(1) محمد بن علي الشوكاني، أدب الطلب ومنتهى الأرب (تحقيق: عبد الله السريحي)، 1419هـ- 1998م، الطبعة الأولى، بيروت: دار ابن حزم وصنعاء: مكتبة الإرشاد،ص75-79.

ترجمته له، في البدر الطالع ما يفيد بعلوّ مقامه و سعة علمه وجهاده وتحرره وشجاعته في قول ما يعتقد، داخل بلاده أو خارجها، لكنه لم يسلم من المقلّدة ،حتى داخل مكة، بعد فراره من أشباههم في اليمن، كما أشار إلى منازلته لمن ينال من الصحابة، ويفرّق بينهم وبين قرابة النبي – صلى الله عليه وسلم- بحيث يسيء إلى الصحابة، بدعوى حبّ القرابة، **ولذلك قال:**

قبّح الإله مفرِّقاً بين القرابة والصحابة

وأشار الشوكاني أيضاً إلى أن بعض غلاة الجارودية وجّه للمقبلي من الاتهام واللمز والتحقير لنسبه ما عبّر عنه نظما فقال في أول بيت في القصيدة[1]:

أطرق كرا يامقبلي فلأنت أحقر من ذبابة

والمقصود بقائل ذلك الشاعر الهادوي الجارودي الحسن بن علي الهبل (ت:1079هـ) الذي قال في المقبلي أيضاً[2]:

(1) محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع،د.ت، د.ط، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، جـ1، ص 291.

(2) البيت الأول أورده الشوكاني في ترجمته للمقبلي. انظر: البدر الطالع، المصدر السابق (طبعة دار الكتاب الإسلامي)، جـ1، ص 291، وبقية الأبيات في: إسماعيل الأكوع، الزيدية، 1428هـ-2007م، ط الثالثة، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، ص 44.

المقبلـــــــي ناصـــــــبي أعمـــــى الشـــقاء بصـــره
فـــــرّق مـــــابين النبـــــي وأخيـــــــه حيـــــــدره
لا تعجبـــوا مـــن بغضـــه للعـــــــترة المطهـــــــره
فأمّـــــــه معرفـــــــة لكـــــن أبـــــوه نكـــــره

لقد دفعت جملة تلك المحن بالمقبلي إلى أن يقرّر الفرار من بلده والهجرة القسرية إلى مكة المكرمة، حتى توفي فيها. وهو القائل في صدر كتابه (العَلَم الشامخ في إيثار الحق على الإباء والمشايخ): "هيهات لقد أعمى التعصّب البصائر، وأفسد التمذهب السرائر، غير أنّي سائر إلى ربي سيهدين، واقفاً موقف الجهل الذي خرجت عليه من بطن أمي، حتى يهجم بي على المطالب، ويضطرني إليها برد اليقين، فارّاً إلى الله تعالى، ممن قال تعالى فيهم: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ١٥٩﴾[الأنعام]... فأقول اللهم إنه لا مذهب لي إلا دين الإسلام، فمن شمله فهو صاحبي وأخي، ومن كان قدوة فيه، عرفت له حقّه، وشكرت له صنعه، غير غالٍ فيه ولا مقصِّر، فإن استبان لي الدليل، واستنار لي السبيل، كنت غنيّاً عنهم في ذلك المطلب، وإن ألجأتني الضرورة إلى الرجوع إليهم وضعتهم موضع الأمارة على

الحق،واقتفيت الأقرب في نفسي إلى الصواب، بحسب الحادثة، بريئـاً من الانتساب إلى إمام معيّن، يكفيني أنني من المسلمين، فإن ألجأني إلى ذلك الله، ولم يبق لي من إجابتهم بدّ قلت مسلم مؤمن، فإن مزّقوا أديمي، وأكلوا لحمي وبالغوا في الأذى، واستحلّوا البذا، قلت: "﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ لَا نَبۡتَغِي ٱلۡجَٰهِلِينَ﴾. ﴿لَا ضَيۡرٍۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ﴾"[1].

وقد سجّل جانباً مما لاقاه من بعض المتعصبة؛ بعض الذين ترجموا له من كُتاب الرحلات أمثال مصطفى فتح الله الحموي، وذكر أن من أبيات المقبلي[2]:

قبّح الإله مفرّقاً ... بين القرابة والصحابة
من كان ذلك دينه ... فهو السفيه بلا استرابه
الجمع بين ولائهم ... يا طالباً عين الإصابة
ما إن قرنت به في الدعا ... إلا توقعت الإجابه
إذا كان ذا في عصرنا ... متجاوزاً حدّ الغرابه

(1) صالح بن مهدي المقبلي، العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، 1328هـ، ط الأولى، د.ن: القاهرة، ص 3.

(2) مصطفى فتح الله الحموي، فوائد الارتحال ونتائج السفر في أخبار القرن الحادي عشر (نقلاً عن: المقبلي، العلم الشامخ، المصدر السابق، ص774).

ونعود إلى الشوكاني ليتحدث عن نفسه وتجربته وما عاناه من كثير من المتمذهبين بالمذهب الهادوي، لكونه أراد تطبيق نظرية المذهب في التحرّر للمجتهد المؤهّل، فصار حريصاً على الدليل من الكتاب الكريم والسنّة النبوية، بالدرجة الأساس، لكنه وجد نفسه خارجاً عن الترحيب والرضا، بل منبوذاً محارباً، لولا أن الله قيّض له من الأسباب ماحال دون البطش الفعلي به.

وقد استهل معاناته بقوله: "وإني أخبرك أيها الطالب عن نفسي، وعن الحوادث الجارية، بيني وبين أهل عصري ليزداد يقينك، وتكون على بصيرة فيما أرشدتك إليه..."، وراح يسرد جانباً من حكايته مع المتعصّبين المتمذهبين، ومع بعض المتسلّطين من الحكّام والوزراء والدهماء من العامّة، ومما جاء في ذلك" فكنت إذا سمعت بشيء من هذا، لاسيما في مواقف المتعصبين ومجامع الجاحدين، تكلّمت بما بلغت إليه قدرتي، وأقل الأحوال أن أقول استدلّ هذا بكذا وفلان المخالف بكذا، ودليل فلان أرجح لكذا، فما زال أسرى التقليد يستنكرون ذلك ويستعظمونه، لعدم الفهم به، وقبول طبائعهم له، حتّى ولّد ذلك في قلوبهم من العداوة والبغضاء ما الله به عليم... لقد اشتدّ بلاؤهم وتفاقمت محنتهم في بعض الواقعات،

فقاموا قومة شيطانية، وصالوا صولة جاهلية، وذلك أنّه ورد إليّ سؤال في شأن مايقع من كثير من المقصِّرين من الذمّ لجماعة من الصحابة صانهم الله، وغضبت على من ينتهك أعراضهم المصونة، فأجبت برسالة ذكرت فيه ماكان عليه أئمة الزيدية من أهل البيت وغيرهم، ونقلت إجماعهم من طُرق، وذكرت كلمات قاله جماعة من أكابر الأئمة، وظننت أن نقل إجماع أهل العلم يرفع عنهم العماية، ويردّهم من طرق الغواية،فقاموا بأجمعهم وحرّروا جوابات زياة على عشرين مسألة، مشتملة على الشتم والمعارضة، بما لاينفق إلا على بهيمة، واشتغلوا بتحرير ذلك، وأشاعوه بين العامّة، ولم يجدوا عند الخاصّة إلا الموافقة، تقيّة لشرهم، وفراراً من معرّتهم، وزاد الشرّ وتفاقم حتى أبلغوا ذلك إلى أرباب الدولة والمخالطين للملوك من الوزراء وغيرهم، وأبلغوه إلى مقام خليفة العصر حفظه الله..."[1].

ويمضي الشوكاني في رواية جانب من محنته مع المتعصبّة، وما شحنوا به حاكم البلاد في ذلك الحين وهو المنصور علي بن العبّاس الذي حكم البلاد من 1189-1224هـ، ليعمل على نفي الشوكاني من موطنه، أو حبسه، لكنه لم يلتفت إلى أيّ من تلك الوشاية، رغم كل ما

(1) ا الشوكاني، أدب الطلب، مصدر سابق، ص 79-81.

بذله بالخصوص وزير في دولته وصفه الشوكاني بـ"الرافضي"، حتى نصح الشوكاني بعض المحبّين له بالفرار أو الاختفاء أو الانقطاع عن تدريس العلم في جامع صنعاء الكبير، نظراً لما كان يحيق به من مخاطر جمّة، وفتنة بلغت في إحدى الليالي إلى حدّ تهديد حياته، جرّاء التربص به عند تدريسه في الجامع، وعند خروجه منه، مع قدوم مجاميع من الأجناد والعبيد المدججين بالسلاح، دفع بهم ذلك الوزير، ليثيروا الفتنة، فحضروا درسه، وهم بهيئة منكرة، يقعقعون بسلاحهم، ويضربون سلاح بعضهم ببعض؛ إلا أن الشوكاني استعان بالله ومضى في إلقاء درسه، وكان وافق أن الدرس كان في تلك الليلة من صحيح البخاري، والله يحفّه بلطفه، فلم يصبه شيء، مما كان يبيّت له، لكن التحريض عليه ظل يتواصل إلى المقام الإمامي من قبل ذلك الوزير، ومن يوافق هواه، حتى من المحسوبين على أهل العلم، فأرسلوا رسائل إلى الإمام حاصلها" أني قد أردت تبديل مذهب أهل البيت -عليهم السلام – وأنّه إذا لم يتدارك ذلك الخليفة بطل مذهب آبائه، ونحو هذا من العبارات المفتراة، والكلمات الخشنة، والاحاديث الملفّقة"[1].

(1) الشوكاني، أدب الطلب، المصدر السابق، ص 79-81.

الشوكاني ونموذج ابن حريوه السماوي في التعامل مع حق الاجتهاد:

قبل أن نغادر مساحة حديث الشوكاني عن نفسه؛ لا ينبغي أن يغيب عن البال أن أبرز خصوم الشوكاني الذين جاهروا بعدائهم السافر له، من طبقة فقهاء المذهب في زمنه؛ كان الشيخ محمد بن صالح السماوي المعروف بابن حريوه(ت:1241هـ)، حيث خصص له كتاباً كبيراً بلغ ستة أجزاء في ثلاثة مجلدات (محققاً)، سمّاه "الغطمطم الزخّار المطهّر لرياض الأزهار من آثار السيل الجرّار"، لم يبق لفظاً من ألفاظ القدح والذمّ والإساءة، بأبشع دلالاتها؛ إلا استعمله في تحقير الشوكاني وتسفيهه، ولا يكاد يذكره في كل فقرة إلا مقروناً بشتيمة أقلها صفة "المهين" ، أما إن سألت عن السبب فتجده سافراً في كون الشوكاني، تجرّأ وطبق نظرية المذهب في التحرّر وتحريم التقليد على المجتهد، وراح يطبقها في نقد واحد من أهم مصادر المذهب الهادوي، وهو "متن الازهار" لأحمد بن يحيى المرتضى (ت:840هـ)، بأسلوب علمي وأدبي ينبئك عنوانه عن مضمونه " السيل الجرّار المتدفق على حدائق الأزهار"، وهب أن الشوكاني قسى في بعض العبارات والألفاظ في المحتوى، فهذا وارد من كبار الأئمة والمحققين في عالم البحث

والتـأليف والنقـد؛ فهـل يسـتحق- بالمقابـل- كـل تلـك الحملـة غيـر الأخلاقيـة بالدرجـة الأسـاس؟ الواقـع أن ابـن حريـوه لـم ينطلـق في ردّه العنيـف الخـارج عـن اللياقـة وأخـلاق العلمـاء، لأن الشـوكاني أخطـأ في مسـألة أو مسـائل أو عبـارة أو عبـارات أو نحـو ذلـك، بـل لأنـه مـن دعـاة التحرر ورافضي التقليد الذين أرادوا بعملهـم هـذا " إبطـال الأزهـار، بـل إبطال مذهب العترة الأطهار"[1]- وفق تعبير ابن حريوه-.

وذكر أيضـًا أنه لم يقـم بعملـه – أي السـماوي- مـن تلقـاء نفسـه، أو مـن جماعـة محـدودة مـن متعصـبة المـذهب، بـل لأن الشـيعة طلبـوا منـه القيـام بـذلك، وكأنـه يشـير بـذلك إلـى جمهـور علمـاء الشـيعة الزيديـة الهادوية - وهو أمـر يبـدو مستبعداً على ذلـك النحـو -، فقـال: "غيـر أن الشيعة الكرام راموا مني إرسال خليج مـن "الغطمطـم الزخّـار"، مطهـراً لكل تلك الآثار، فكتبت لهم ما تطمئن به النفس وتقرّ به العين"[2].

(1) محمد بن صالح السماوي، الغطمطم الزخَّار المطهِّر لرياض الأزهار من آثار السيل الجرّار (تحقيق: محمـد يحيى عزّان)1415هـ/ 1994م، ط الأولى،عمّـان: مطـابع شركة الموارد الصناعية الأردنية،جـ 1، ص19.

(2) محمد بن صالح السماوي، الغطمطم الزخَّار، المصدر السابق، جـ 1، ص 5.

وكل هذا إنما يؤكد ما سبقت الإشارة إليه أشرنا إليه في مستهل هذا المحور ، من أن نظرية التحرّر، وكفالة حق الاجتهاد للمؤهل؛ ظلت نظرية يعوزها التجسيد الفعلي، لدى الزيدية الهادوية.

وإلى هذا المعنى في كون الاجتهاد المطلق ظل نظرية أكثر منها تجسيداً وواقعاً عملياً معاشاً، إلا من فترة سابقة محدودة، **قال الشوكاني:**

"وما ذكرنا فيما سبق من أنه كان في الزيدية والهادوية في الديار اليمنية أولوا إنصاف في هذه المسألة بفتح باب الاجتهاد فذلك إنما هو في الأزمنة السابقة، كما قرّرنا فيما سلف. وأمّا في هذه الأزمنة فقد أدركنا منهم من هو أشدّ تعصباً من غيرهم، فإنهم إذا سمعوا برجل يدّعي الاجتهاد، ويأخذ دينه من كتاب الله وسنة رسوله –صلى الله عليه وآله وسلّم– قاموا عليه قياماً تبكي عليه عيون الإسلام، واستحلوا منه ما لا يستحلونه من أهل الذِمّة من الطعن واللعن والتفسيق والتنكير والهجم عليه إلى دياره، ورجمه بالأحجار، والاستظهار، وتهتك حرمته. وتعلم يقيناً لولا ضبطهم سوط هيبة الخلافة أعزّ الله أركانها، وشيّد سلطانها؛ لاستحلّوا إراقة دماء العلماء المنتمين إلى الكتاب والسنة، وفعلوا بهم ما

لا يفعلونه بأهل الذِمَّة، وقد شاهدنا من هذا مالا يتسع المقام لبسطه"[1].

ومع تأكيد القاضي المؤرّخ إسماعيل الأكوع (ت: 1429هـ/ 2008م)، على مزية فتح باب الاجتهاد في المذهب الزيدي لمن حذق علومه وأتقن فنونه، على خلاف غيره من المذاهب الإسلامية[2]؛ إلا أنه يعود ليقول:

"على أنه وإن صار الاجتهاد مبدأً معروفاً في المذهب الزيدي؛ إلا أن من أخذ به، ومال إليه، وحقَّقه في نفسه؛ لم يسلم من شرور غائلة علماء الزيدية المقلّدين وأتباعهم، لأنه يشق عليهم ترك التقليد، وخروج المجتهد من مذهبهم، والاشتغال بأحكام الكتاب والسنة النبوية، ولهذا فإنهم يجعلونه هدفاً يفوقّون إليه سهامهم، فيرمونه بالنّصْب وبُغض أهل البيت، ليثيروا عليه سخط عامة الناس، ويلفِّقون عليه تهماً لا أساس لها من الصحة والواقع، ليجعلوا منه عبرة للمعتبر، فيردعوا به من عنده

(1) الشوكاني، القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد (ضمن الرسائل السلفية للشوكاني)، 1348هـ-1930م، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية، ص 29-30.

(2) إسماعيل الأكوع، الزيدية، مرجع سابق (طبعة دار الفكر المعاصر)، مرجع سابق، ص 34.

الرغبة للعمل بالكتاب وصحيح السنة، فيكفّ عن ذلك"[1]، ثم استشهد بسلسلة المجتهدين المجدّدين اليمنيين بدءاً بمحمد بن إبراهيم الوزير، مروراً بالأمير الصنعاني، وانتهاءً بالشوكاني[2].

كل ما تقدّم لا يؤذن بالخلوص إلى نتيجة أن الاجتهاد والتجديد في إطار المذهب الزيدي الهادوي توقّف أو انقطع تماماً، حتى لو تعرّض المذهب لحالة انكفاء وضمور، طيلة العقود الماضية، التي أعقبت ثورة 1962م، لكنه نهض بعد ذلك، وتحديداً من بعد انتصار ثورة الخميني في إيران سنة 1979م، ليس نهوض اجتهاد وتجديد بقدر ماكان عملية إحياء مذهبية تراثية واسعة، واستقطاب سياسي حادّ، ربما ساعدت في ذلك بعض العوامل الأخرى، ناهيك عن ماقام به الحوثيون من بعد سيطرتهم على السلطة في 21/ 9/ 2014م، من إعادة فرض المذهب بالقوّة المفرِطة في مختلف المؤسسات العسكرية والمدنية، ولا سيما في مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بدءاً بالمدارس والجامعات، مروراً بالإعلام، وكل المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي الخاضعة لسيطرتهم، وانتهاء بالأسرة، ومع كل ذلك فيمكن القول بأن

(1) إسماعيل الأكوع، الزيدية (طبعة دار الفكر المعاصر)، المرجع السابق،ص35-36.

(2) إسماعيل الأكوع، الزيدية (طبعة دار الفكر المعاصر)، المرجع نفسه، ص36-37.

حالة بروز شخصيات علمية وفكرية متحرّرة، لم تزل متصلة، على نحو أو آخر، ولكن في صورة أفراد محدودين للغاية، يمكن تصنيفها في إطار مدرسة التجديد الفكري، التي نحن بصدد دراستها، مع التأكيد على أن الصورة اختلفت إلى حد كبير غالبًا، فليس بالضرورة أن يكونوا بلغوا درجة الاجتهاد،وإذا كان بعضهم ينتمي إلى البيئة المذهبية الزيدية الهادوية في الأساس، ولعل أبرزهم القاضي محمد بن إسماعيل العمراني (ت:1442هـ/ 2021م)؛ فإن آخرين ينتمون عرقيًا إلى السلالة الهاشمية، ولعلّ من أشهر هؤلاء الأخيرين الدكتور عبد الوهاب الديلمي(ت:1442هـ/ 2021م)، الذي ردّ على شقيقه أحمد، على نحو صريح ولافت، في مؤلّف كامل له بهذا الشأن، عنوانه (جناية أدعياء الزيدية على الزيدية)[1]، وتمحور في معظمه، حول بعض تلك القضايا التي أثيرت من قبل، لكن مرة أخرى يجدر التأكيد هنا على أنه ليس بالضرورة، أن هذا أو ذاك ممن تابع مدرسة التجديد في اليمن، قد درس المذهب الزيدي الهادوي ابتداء، دراسة تخصصية تقليدية، وبرّز فيه، أو بلغ فيه درجة الاجتهاد المؤهل للتحرّر، على نحو ما تمّ مع سلسلة المجدّدين المشار إليهم، بل غدا الانتماء تحرّراً فكريًا ومذهبيًا، ذا

(1) إسماعيل الأكوع، الزيدية (طبعة دار الفكر المعاصر)، نفسه، ص75-79.

دوافع أخرى، مرتبطة بثقافة المرحلة وطبيعة العصر، وذلك بحكم جملة المتغيّرات التي وقعت في اليمن المعاصر وأبرزها بإطلاق انتصار ثورة 1382هـ- 1962م، على النظام الإمامي، وما صحب ذلك من جملة متغيرات فكرية ومعرفية وتربوية وثقافية وسياسية، أبرزها تحوّل التعليم إلى نظام حديث، توقفت معه كل حواضن التعليم المذهبي التقليدية، الرئيسة أو الرسمية، بما فيها المدرسة العلمية في صنعاء، فاتصل ذلك المسار في التحرّر ورفض المنزع السلالي والتقليد المذهبي، وصارت له الغلبة في البيئة الزيدية، منذ ما بعد ثورة 1382هـ- 1962م، ولكن على نحو من هذه الصورة التحرّرية الجديدة، هذا رغم كل العوائق، المشار إليها، بما فيها عنف جماعة الحوثي وغلوّها المذهبي "المسيّس"؛ تلك التي غدت تسابق الريح في محاولة إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، في شأن التربية والتعليم والخطاب المسجدي خاصة، والسعي نحو القضاء على كل منزع سنّي، ونَفَس تحرري، لاسيما حين ينبع من داخل البيئة الزيدية، والعائلات الهاشمية بالخصوص، ووصم كل خارج عن تقاليدها المذهبية بقاموس شتائم متعصّبة العهود السابقة، مع إضافة تهم معاصرة ، وشيطنة عامة، تواطأ عليها خصوم الفكر الإسلامي، من كل اتجاه، في الداخل والخارج - وليس الخصوم المذهبيين فحسب- ،

تُجاه الفكر الوسطي بعامّة، من مثل الوهابية، والتكفير، والإرهاب، والانتماء إلى منظمات عنف شهيرة كالقاعدة وداعش!

الانتماء الملتبس: هل لايزال المجددون زيديين هادويين؟

في ضوء ذلك التوصيف والنقاش المتقدّم هل يمكن للباحث أن يستنتج أن أمثال أولئك المجدّدين المشار إليهم آنفاً؛ لايزال من الممكن تصنيفهم على المذهب الزيدي الهادوي، بوصفهم مُخرجاً من مخرجاته على نحو أو آخر؟

الواقع أن ثمة اتجاهين في هذا، يمكن توصيفهما على النحو التالي:

الاتجاه الأول: المجددون: زيديون هادويون:

يرى هذا الاتجاه أن أولئك المجّددين وإن تحوّلوا عن فكر المذهب الزيدي الهادوي وفقهه الخاص، إلى آفاق الفكر الإسلامي وسعته؛ فإنهم لم يخرجوا عن دائرة المذهب بقدر تمثيلهم لتيار الانفتاح على الفكر السنّي في المذهب الزيدي (الهادوي).

من اللافت -ابتداء- أن يتساوق مع هذا الاتجاه منذ وقت مبكّر؛ القاضي العلامة محمد بن إسماعيل العمراني (ت: 1443هـ- 2021م)، الذي يلقّبه البعض بـ"الشوكاني الصغير"، نظراً لمتابعته – في الغالب-

اجتهادات الإمام الشوكاني وفقهه، ومدرسته الفكرية بصورة عامة. وقد نُشِرت رسالة صغيرة باسم العمراني، في كتيب صدر عن مكتبة دار التراث بصنعاء، عنوانها (الزيدية باليمن)، بعد أن كان قدّمها - في الأصل - عام 1369هـ -1950م (تقريبًا)، لأحد مؤتمرات التقريب بين المذاهب الإسلامية، التي عقدت بالقاهرة، وحاصلها أنه يتفق وهذه الوجهة، في عدّ سلسلة مجدّدي الفكر الإسلامي باليمن؛ لايزالون في دائرة الزيدية الهادوية التقليدية، وإن انفتحوا بقوّة على الفكر السنّي[1]. وهل ظل القاضي العمراني على رأيه المبكّر هذا؟ أم تراجع عنه؟ ليس لدينا جواب محدّد مقطوع به، وإن كان الغالب على الظن مراجعته لذلك، في ضوء جملة أحاديثه ذات العلاقة، وما عاناه من المقلّدة والمتعصبين المنتمين إلى المذهب الهادوي في بيئته، المعادين - علانية - لاتجاه المجدّدين وفكرهم.

أمّا ما يمثّل اتجاهًا علميًا ورؤية تأصيلية لهذه المسألة، بحسب معرفة الباحث الحالي؛ فإن أول من تبنّى هذه الوجهة بقدر من الدراسة

(1) راجع: محمّد بن إسماعيل العمراني، الزيدية باليمن، مرجع سابق، مكتبة دار التراث.

الوافية - وليس انطباعاً عابراً، أو مجرّد رأي قيل من آحاد المعاصرين- كان الأستاذ الدكتور أحمد محمود صبحي (ت:1425هـ-2004م)، أستاذ الفلسفة الإسلامية - حينذاك- بجامعة الإسكندرية، ذلك الذي عاش في البيئة الزيدية الهادوية بضع سنوات، حين أعير للعمل أستاذاً بجامعة صنعاء (1976-1980م)، وتفاعل مع البيئة العلمية فيها عن قرب، فخرج بعد ذلك بعمل فكري كبير عن الزيدية، مثّل الجزء الثالث من موسوعته في علم الكلام، وكان له صداه في إطار النخبة الفكرية المهتمة داخل اليمن وخارجها، مع أنه قد سبق هذا العمل عملان علميان سابقان لصبحي ذاته، عن المعتزلة والأشاعرة، وكان قد خصّص في عمله الأخير (عن الزيدية) باباً مستقلاً لمسألة علاقة المجدّدين بالزيدية عنوانه (الاتجاه الزيدي المنفتح على أهل السنّة)، فجعل الفصل الأول منه للوزير، والثاني خصّ به الأمير، أما الثالث فللشوكاني[1]، وكان قد ذهب إلى مثل هذا الرأي أو قريب منه من قبل صبحي باحثون ومفكّرون آخرون، مع ملاحظة أن آراء بعضهم إلى الانطباع أقرب منها

(1) راجع: أحمد صبحي، الزيدية، مرجع سابق، ص 435-575. وانظر: تأكيده على رأيه هذا في تعليقه على تعقيب الدكتور عبد العزيز المقالح على كتاب الأخير: قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، 1982م، د.ط، بيروت: دار العودة، ص 69-70.

إلى رؤية الباحث ومن هؤلاء: الدكتور حسن الترابي (ت: 1437هـ/ 2016هـ)، في إحدى محاضراته بالولايات المتحدة الأمريكية، في الثمانينات الميلادية، حين وصف الشوكاني بأنه زيدي شيعي، في معرض تقريره أن السنّة والشيعة متفقون على 95 بالمائة ومختلفون في 5 بالمائة فقط[1]، كما صنّف الدكتور طه العلواني (ت: 1437هـ/ 2016هـ)، النتاج العلمي الحديثي لأمثال ابن الوزير وابن الأمير ضمن التراث الزيدي، ووصف ابن الوزير – مثلاً- بالزيدي[2]. ومضى في هذا الاتجاه كذلك بعض الباحثين الجُدد في رسائلهم العلمية أمثال عادل حيدان في رسالته للماجستير عن الهادوية في اليمن...[3].

(1) انظر: محمد سرور بن نايف زين العابدين، دراسات في السيرة النبوية د.ت، د.ط، د.م: دار الأرقم، ص 309.

(2) انظر: طه جابر العلواني، إشكالية التعامل مع السنة النبوية، 1435هـ- 2014م، الطبعة الأولى، هرندن- فرجينيا- أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص309-310.

(3) راجع: عادل حيدان، الهادوية في اليمن: نشأتها وتطورها مع تحقيق كتاب البراهين الصريحة على العقيدة الصحيحة للإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم بن محمّد، 1431ه/ 2010م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة القاهرة: كلية دار العلوم، ص 517.

وما تجدر الإشارة إليه في هذا السياق أن هذا الاتجاه كان سببًا في تخفيف الوطأة على المذهب الزيدي الهادوي، حيث كان بعض أصحاب المذاهب الأربعة السنيّة المعروفة يُلحِقون الزيدية الهادوية بالجعفرية الإمامية، بوصفهم جميعًا (شيعة)، ويرون أن الفرق الوحيد بينهما أن الإمامية تحصر الإمامة في اثني عشر إمامًا، في حين تحصرها الزيدية في ذريّة فاطمة من أبناء الحسن والحسين، وحسبوا أن هذا نتاج المذهب الزيدي الهادوي المباشر، ولايزال يمثّل - في نظرهم- الاتجاه السائد المعمول به اليوم لدى الزيدية المعاصرة، لكنهم بعد أن اطّلعوا على مؤلفات الوزير والمقبلي والأمير والشوكاني، عدلوا عن وجهتهم تلك[1].

الاتجاه الآخر: المجدّدون متحوّلون إلى الإطار السني العام:

أما الاتجاه الآخر فيرى أنه لم تبق ثمّة علاقة لأولئك المجدّدين بمذهبهم الأصلي، وأنهم قد تحولوا كليًّا عن المذهب الزيدي الهادوي، إلى رحاب السنّة المطهرة، بعد أن نبذوا التقليد، حيث قطعوا صلتهم به،

(1) إسماعيل الأكوع، الزيدية في اليمن (طبعة دار الفكر المعاصر)، مرجع سابق، ص 57؛ وانظر: محمد بن علي الأكوع الحوالي، اليمن الخضراء، مرجع سابق، ص 105.

وفقًا لرأي القاضي المؤرّخ إسماعيل الأكوع مؤلِّف كتاب "الزيدية: نشأتها ومعتقداتها"، الذي أبدى استغرابه من استمرار بعض علماء المذاهب السنيّة الأربعة في تصنيفهم أولئك المجدّدين على المذهب الزيدي، مع أنه لم يعد لهم به صلة، وربما ظنوا ذلك لكون المجدّدين نشأوا في البيئة الزيدية، وتلقّوا العلم على أيادي علماء المذهب، قبل أن يتحرّروا، ومن ثمّ فما نسبتهم إلى الزيدية إلا نسبة بيئة وواقع، بحكم المنشأ على المذهب الزيدي الهادوي في مراحلهم الأولى لطلب العلم[1].

ولكون هذا الرأي هو الأكثر شيوعًا – حسب متابعتي – فيتعذّر رصد القائلين به أو حتى بعضهم، لكن أيّ الاتجاهين هو الأرجح؟ ذلك، ما سأكشف عنه لاحقًا – بعون الله –.

وقبل أن أبدي رأيي الخاص في ذلك؛ أرى أنه لا بد من تحديد معايير رئيسة ضابطة للتصنيف، سواء في حال مشايعة الاتجاه القائل بالبقاء في إطار المذهب، وأن الامر لايعدو عملية انفتاح زيدية داخلية،

(1) إسماعيل الأكوع، الزيدية في اليمن (طبعة دار الفكر المعاصر)، المرجع السابق، ص 59-60.

أم الذهاب نحو مشايعة الاتجاه الآخر القائل بأن الأمر تجاوز ذلك إلى مغادرة المذهب كليّة، مع بقاء الإفادة منه فحسب، والتقدير لرموزه، كأي مذهب إسلامي، ولكن دونما التزام أو متابعة تقليدية، من قِبل أيّ من الأعلام موضع الدراسة.

معايير تصنيف البقاء في المذهب أو التحوّل عنه:

وكي يكون التصنيف مبنيًا على أساس موضوعي؛ فإنه ليس ثمة ما هو أكثر معيارية من تعريف المذهب لنفسه من خلال أئمته ومرجعياته، ومقارنة مدى قُرب أو بُعد أولئك الأعلام المجدّدين عنه في ضوء ذلك. وعلى هذا فإن المذهب الزيدي الهادوي كأي مذهب آخر يحمل منهجًا أيًّا ما قيل عن تداخل بعض أصوله أو التقاء بعض مصادره ومنهج الاستدلال فيه مع غيره؛ فإنه لايزال يمتلك قسمات محدّدة في جوهرها، وأصولاً عامة معيّنة، سواء من حيث الأصول الفكرية، أم من حيث مصادر التلقّي ومنهج الاستدلال، أم من حيث النظرية السياسية (نظرية الإمامة)، ويمكن الإشارة إلى ذلك بما يحقق المقصود في هذا المقام على النحو التالي:

1- الأصول الفكرية للزيدية الهادوية:

من المعلوم أن للزيدية أصولاً فكرية عامة عبّر عنها بعض أئمة

المذهب كيحيى بن حمزة **بقوله:**

"فمن كان على عقيدته في الديانة والمسائل الإلهية والقول بالحكمة، والاعتراف بالوعد والوعيد، وحصر الإمامة في الفرقة الفاطمية، والنص في الإمامة على الثلاثة، الذين هم عليّ وولداه، وأن طريق الإمامة الدعوة فيمن عداهم كان مقرّاً في هذه الأصول فهو زيدي، فهذه هي معتقدات الزيدية التي مصداق اللقب عليها دون المسائل الاجتهادية"[1]. ثم قال بعد تفصيل: "فمن كان جامعاً لهذه الأصول فهو زيدي، ومن خرج عن هذه الأصول فليس بزيدي"[2].

إن هذا النص جليّ صريح في شروط انطباق وصف الزيدي، وعدم انطباقه، فالأصول الفكرية الخمسة المعروفة عند الزيدية الهادوية وهي: التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والنبوات، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفق شرائط ومواصفات خاصة[3]؛ لايلتزم بها

(1) يحيى بن حمزة، الرسالة الوازعة للمعتدين عن سبّ صحابة سيّد المرسلين، 1411هـ-1990م، ط الأولى، صنعاء: مكتبة دار التراث ، ص51.

(2) يحيى بن حمزة، الرسالة الوازعة، المصدر السابق، ص52.

(3) انظر التفصيل في: علي عبد الكريم الفضيل شرف الدين، الزيدية: نظرية وتطبيق، 1405هـ- 1985م، ط الأولى، عمّان: جمعية عمال المطابع التعاونية ، ص 40-118.

أولئك المجّددون على نحو ما وردت في المصادر الزيدية، ولا يلقون لها بالاً، بل تجد عقيدتهم الفكرية قائمة على أصول أخرى غير متقيّدة بهذه الأصول وعددها، وتجدهم يقرنونها بالفكر الاعتزالي، ولهم منه موقف سلبي لا يخفى على الدارسين في هذا المجال، ولايسلمون ببعض تطبيقات تلك الأصول ومضامينها العملية، بل تراهم يردّون عليها في الجملة، ويحاججون القائلين بها، لكن طبيعة المسائل الكلامية المتصلة بفروع العقيدة، ليست نسقًا واحداً حدّيًا، حتى في إطار الفكر السنّي بقسميه الكبيرين الأشعري، ومعه الماتريدي، والأثري (السلفي)، فثمّة مسائل كلامية، تتصل بالأسماء والصفات، ناهيك عن جملة مسائل أخرى تتصل بفروع العقيدة في جوانبها المختلفة؛ تتباين فيها الوجهات، في إطار المدرسة الواحدة، لظنيّة الأدلة الواردة فيها، واحتمالها لأكثر من وجه، شأنها في ذلك شأن المسائل العملية (مسائل الأحكام)، فهل خرج مجدّدو اليمن ومجتهدوها محلّ البحث هنا عن هذا المسار؟ **الجواب:** لا. ومن ثمّ فمن العسير القول بأن مجرّد احتواء بعض تراثهم على مثل تلك الرؤى والاجتهادات، يبقيهم في دائرة مذهبهم الأصلي (الزيدي الهادوي)، بشقيه الكلامي والفقهي. هذا مع التأكيد على أن المنظومة الكليّة لفكرهم تشهد باختلافهم مع منظومة الفكر الزيدي في الجملة.

القطيعة المنهجية..
المجدّدون بين النقد السني والاستدلال الهادوي لعلم الحديث

1 - مصادر التلقي ومنهج الاستدلال:

ومن جانب مصادر التلّقي ومنهج الاستدلال فصحيح أن الزيدية تجعل القرآن الكريم ثم السُنَّة المطهرة مصدرين أساسيين كليينّ، ثم تأتي المصادر الثانوية بعد ذلك[1] كما الأمر لدى أهل السنَّة من هذه الزاوية؛ بيد أن منهج التعامل مع هذه المصادر لدى كل منهما مختلف، إذ الأصل في الاعتماد الحديثي لدى الزيدية الهادوية ليست مصادر السنّة، ولا أن منهج الاستدلال لدى الهادوية يشابه منهج المحدّثين والأصوليين السنّة، كما أن التصنيف في مجال علم الحديث مختلف إلى حدّ بعيد بينهما، في طبيعة المجال ودلالة المصطلحات، على نحو يفضي إلى الاختلاف الكبير بين منهج المحدّثين السنّة، ومنهج المحدّثين، من الزيدية الهادوية، على قلّتهم، بل يذهب أحد رجالات

(1) محمد بن إبراهيم المرتضى، الزيدية والإمامية وجهاً لوجه، 1418هـ-1998م، ط الأولى، صعدة: مركز الهدى، 26.

الزيدية الكبار، الذين تحوّلوا إلى اتجاه السنّة، وغدوا من أوائل مجدّدي الفكر الإسلامي في اليمن، وهو الإمام محمد بن إبراهيم الوزير (ت:840هـ)، ولا سيما في كتابه "العواصم من القواصم" ومختصره "الروض الباسم في الذبِّ عن سنة أبي القاسم" إلى أن بعض علماء الزيدية الهادوية، ممن يعترض على أهل السنّة في علم الحديث خاصة، وترديده أن أئمة الزيدية الهادوية هم من ينبغي الاحتكام إليهم في هذا المجال؛ زعم قائم على افتراض "أن يكون أئمة الزيدية؛ قد صنّفوا في معرفة صحيح الحديث ومعلوله، ومقبوله، ومردوده ما يكفي أهل الاجتهاد من أهل الإسلام، والمعلوم خلاف ذلك"[1].

ثم يقرّر الوزير أنه ليس للزيدية حظ في علم العلل، الذي اشتهر به من علماء الحديث السنّة أمثال الدار قطني وغيره، " وليس لأئمة الزيدية في ذلك تصنيف ألبتة، ومن لم يفرد للعلل تأليفًا، من المحدِّثين ذكرها في تأليفه في الحديث، كما يصنع أبو داوود والنسائي وغيرهما، بخلاف من جمع الحديث من الزيدية، فإنه لا يتعرّض لذلك، وكذلك المجتهد يحتاج عند تعارض الأحاديث إلى معرفة الراجح بكثرة الرواة، أو زيادة

(1) محمد بن إبراهيم الوزير، الروض الباسم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم (تقديم بكر أبو زيد وعناية علي العمران)، د.ت، د.ط، دم: دار عالم الفوائد، ص 175.

معدّليهم، أو كون بعضهم مجمعًا عليه، وبعضهم مختلفًا فيه، **وهذا يحتاج إلى معرفة فنيّن عظيمين:**

أحدهما: معرفة طرق الحديث، وهو فنّ واسع، لا نعرف للزيدية فيه تأليفًا...

الفنّ الثاني: علم الجرح والتعديل، وما فيه من تعريف مراتب الثقات والضعفاء، الذين لا يتم ترجيح بعضهم على بعض إلا بعد معرفته... وهذه علوم جليلة لا بد من معرفتها، عند من يعتقد وجوب معرفتها من أهل الاجتهاد. فقول المعترض: إن الواجب هو الرجوع إلى أئمة الزيدية، في علوم الحديث؛ قولُ مغفَّلٍ" لايعرف أن ذلك مستحيل في حق أكثر أهل العلم، الذين يشترطون في علوم الاجتهاد، مالم تقم به الزيدية!! وإنما هذا مثل من يقول: إنه يجب الرجوع في علم الطب إلى الأحاديث النبوية والآثار الصحابية، ولا يجوز تعدّيها إلى غيرها، ومثل من يقول: إنه يجب الرجوع في علوم الأدب إلى أئمة الزهادة، وأقطاب أهل الرياضة"[1].

وخلص الوزير إلى تقرير أن "أئمة الزيدية ليس لهم من التأليف في علم الحديث ما يكفي المجتهدين، فما للمعترض والتعرّض لانتقاص

(1) محمد بن إبراهيم الوزير، الروض الباسم ، المصدر السابق، ص 175-177.

المحدّثين، الذين قاموا بما قعد عنه غيرهم في علوم الدّين، وهذا أمر يعرفه من له أدنى تمييز، وإنما أُتي المعترض في انتقاد المحدِّثين، من قلة الإنصاف، ومحبّة الاعتساف، **ولله درّ من قال:**

أقلّـــوا علـــيهم لا أبـــا لأبـــيكمُ

من اللوم أو سدّوا المكان الذي سدّوا "[1]

أمّا نظرة الهادوية الزيدية إلى مصادر السنّة كصحيحي البخاري ومسلم، وعدّهما في أعلى درجات الصحة والقبول، ووصفهما بأصح مصدرين بعد القرآن الكريم؛ فلم تلفت الهادوية إلى ذلك مطلقـًا، حيث لديها مصادرها الخاصة الواردة عن طريق العِترة (أهل البيت)، مهما تكن قليلة أو محدودة، وذلك كشرح التجريد لأحمد بن حسين بن هارون، وأمالي أحمد بن عيسى، أو الجامع لمحمد بن منصور المرادي، ومجموع زيد بن علي، وأمالي أبي طالب المسمّى تيسير المطالب، وأمالي المرشد بالله، والاعتصام للقاسم بن محمد[2]، وذكر محمد بن إبراهيم الوزير أن ممن اشتغل منهم بالحديث كذلك القاضي زيد بن

(1) محمد بن إبراهيم الوزير، الروض الباسم، المصدر نفسه ،ص 178 .

(2) بدر الدين الحوثي، الزيدية في اليمن، د.ت، (طباعة استنسل) ، د.م: دار الزهراء،ص11 .

محمد الكلاوي الجيلي، والإمام أحمد بن سليمان، والأمير الحسين، والإمام يحيى بن حمزة[1].

نعم تورد الكتابات الزيدية الهادوية بعض أمهات المصادر السنيّة وغيرها، ضمن ما تورد في بحوثها الفقهية أو العقائدية، إلى جانب مصادرها الخاصة، ولكنها لا تخرج بذلك عن نمط الاستئناس والمقارنة، وتوسيع أفق القارئ والمتعلّم، وأحيانًا قد تورد ذلك على سبيل إلزام (الآخر) السنّي ومحاججته - وهو الغالب- ولاسيما في بعض الحقب والمراحل، وفيما يتصل بفضائل قرابة النبي – صلى الله عليه وسلّم- خاصة، لا أنها تورد ذلك على سبيل الاحتجاج والإلزام لذاتها، بما في ذلك ما تعدّه المذاهب السنيّة جميعها مصادر متلقاة بالقبول والاحتجاج والإلزام في جملتها، أعني ما يُعرف بـ(صحيحي البخاري ومسلم).

وهاهو مؤسس الهادوية الأول الهادي يحيى بن الحسين الرسّي (ت:298هـ)، لا يكترث بصحيحي أهل السنة، أي البخاري ومسلم، ولا يعدّهما من الصحة في شيء، وحين يرد الاستشهاد منه بأحدهما أو

(1)محمد بن إبراهيم الوزير، الروض الباسم، مصدر سابق، ص 178.

بكليهما فإنما يرد ذلك في معرض المحاجّة للخصم والمجادلة والإلزام، وليس لقناعته بذلك، وإيمانه بصحتهما، وقد أورد الشيخ بدر الدّين الحوثي في كتابه السلسلة الذهبية في الرد على الوهابية، نقلاً عن الإمام القاسم بن محمد، ما قاله الهادي الرسّي عن صحيحي البخاري ومسلم: "إن بينهما وبين الصحة مراحل ومسافات"[1]، **وهو ما أكّد عليه الإمام** المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ت:840هـ)، وهو مؤلّف أهم مصدر فقهي معتمد لدى الزيدية الهادوية حتى اليوم، أعني كتاب (متن الأزهار) حين روى في كتاب (الغايات)- في سياق ذكر المخالف من أهل السنة وأبرز مصادرهم المعتمدة- عن الهادي قوله:

"ولهم كتابان يسمونهما بالصحيحين [صحيح البخاري وصحيح مسلم])، ولعمري إنهما عن الصحة لخليّان"[2].

ويعقّب على ذلك المهدي بقوله: "ولعمري إنه -أي الهادي- لا يقول ذلك على غير بصيرة، أو كما قال"[3].

(1) بدر الدين الحوثي، السلسلة الذهبية في الرد على الوهابية (رسالة كشف التغرير)، 1437ه/ 2016م، ط الأولى، د.ت، د.ن: د.م، ، ص 145.

(2) صالح بن مهدي المقبلي، المنار في المختار من جواهر البحر الزخّار، 1408هـ-1988م، ط الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، جـ1، ص 352.

(3) المقبلي، المنار في المختار، المصدر السابق، جـ1، ص 352.

بل يذهب المهدي نفسه إلى أبعد من ذلك بكثير إذ يقرِّر أنك[1]:

إذا شـــئت أن تخـــتر لنفســـك مـــذهبًا
ينجيـك يـوم الحشـر مـن لهـب النـار
فـدع عنـك قـول الشـافعي ومالـك
وحنبـل والمـروي عـن كعـب أحبـار
وخـذ مـن أنـاس قـولهم ورواتهـم
روى جـدّهم عـن جبرائيـل عـن البـاري

وهذا عبد الله بن حمزة يؤكّد على ذلك المعنى بقوله[2]:

كـم بـين قـولي عـن أبـي عـن جـدّه
وأبـو أبـي فهـو النبـي الهـادي
وفتـىً يقـول روى لنـا أشـياخنا
مـا ذلـك الإسـناد مـن إسـنادي

ثم يقول في سياق حديثه عن الإمامة وإقامة الحجة على العامة

---

(1) الأكوع، الزيدية (طبعة دار الفكر المعاصر)، مرجع سابق، ص 28-29.

(2) حميدان القاسمي، مجموع حميدان القاسمي (تنبيه الغافلين على مغالط المتوهمين)، د.ت، د.ط، د.م، د.ن، جـ2، ص170.

ويقصد بهم (أهل السنّة):

"... فانقطع بذلك شغب المخالفين لنا من العامة، على اختلاف أقوالها، واتفاقها على خلافنا في الإمامة، وقامت لنا الحجة عليها بما ذكرناه، إذ قد احتججنا على العامّة من أقوالها وروايتها، التي لو شكت في سواد الليل وبياض النهار لما شكت فيها، وكيف تشك في أمرٍ صححته ونقلته وزيلته وغربلته"[1].

وينقل محمد بن إبراهيم الوزير عن عبد الله بن حمزة ذاته قوله في هذا : "ولم يزل أهل التحصيل يحتجون بأحاديث المخالفين في الاعتقاد بغير مناكرة، وهذه أصح أحاديث المخالفين، بغير مناكرة"[2].

وتبع عبد الله بن حمزة في الإفصاح عن ذلك أبرز مرجعين معاصرين للزيدية الهادوية وهما مجد الدين المؤيدي (ت: 1428هـ/ 2007م) وبدر

(1) عبد الله بن حمزة، المجموع المنصوري، العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين (تحقيق: عبد السلام الوجيه) ، (أمير المؤمنين وولديه) ، 1421هـ- 2001م، ط الأولى، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، جـ1، ص 43-44.

(2). انظر: محمد بن إبراهيم الوزير، تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار (تحقيق: محمد صبحي حلّاق وعامر حسين)، 1420هـ/ 1999م، ط الأولى، بيروت: دار ابن حزم، ص45 (نقلاً عن نقله الوزير عن عبد الله ابن حمزة في كتاب المهذب).

الدّين الحوثي(ت:1431هـ/ 2010م). وتطفح كتب كليهما بوصف أهل السنّة بـ" العامّة" وهو الوصف الذي سبقهما إليه عبد الله بن حمزة وغيره، في وصف أهل السنَّة. ولنبدأ ببعض ما تبناه مجد الدّين المؤيدي في هذا الباب، ثمّ نعود لبدر الدين الحوثي، **وذلك على النحو التالي:**

أ- مجد الدِّين المؤيدي:

حاول مجد الدّين المؤيدي أن يجد ضالته في القدح في علوم الحديث لدى السنّة من خلال كتاب "تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار" للإمام محمد بن إبراهيم الوزير (ت:840هـ)، فحين قال الوزير في مستهل كتابه : "وبعد فهذا مختصر يشمل على مهمات علوم الحديث واصطلاحات أهله"[1]؛ **فتعقب المؤيدي ذلك القول للوزير بقوله:** "أغلب تلك المصطلحات لا برهان عليه من عقل ولا نقل، وما كان معتمداً فقد بيّن بدليه في علم الأصول، ولكن معرفة الشيء خير من جهله، لمن رسخ قدمه، وثبت فهمه، لا لمن يقلِّد أقوال الرجال، فتميل به من يمين إلى شمال، ويكون من دين الله على أعظم زوال"[2]، فنصه

(1) محمد بن إبراهيم الوزير،تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار ، المصدر السابق، ص25.

(2) مجد الدِّين المؤيدي، لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، 1440هـ/ 2019م، ط الرابعة: صعدة : مكتبة أهل البيت جـ2،ص 129-130.

هذا واضح الإنكار على هذا العلم لدى أهل السنّة، حيث زعم أنه يفتقد إلى دليل العقل والنقل معـًا، وما تضمنه من فائدة من بعض الجوانب؛ فلا يحتاج إلى ما يسمّيه أهل السنّة بعلوم الحديث، بل يغني عنه علم أصول الفقه، ثمّ شرع المؤيدي في إيراد تقسيم علم الحديث عند هل السنة، ومراتب الصحيح، وعدد أحاديث الصحيحين، بحسب إيراد الوزير لهما معترضـًا – أي المؤيدي- على بعضها[1].

وحين بلغ الوزير المرتبة السابعة للصحيح وقال عقبها: "والوجه في هذا عند أهل الحديث هو تلقي الأمة للصحيحين بالقبول، ولا شك أنه وجه ترجيح"[2]؛ **عقّب المؤيدي** بوضع عنوان عريض يردّ فيه على الوزير "**إبطال القول بأن الصحيحين متلقاة بالقبول، والانتقاد عليهما**" قائلاً: "قلت: الله أكبر، هذه دعوى مجرّدة عن البيان:

والـــدّعاوى إن لـــم تقيمـــوا عليهـــا
بيّنـــــات أبناؤهـــــا أدعيـــــاء

كيف وقد قام على خلافها البرهان؟ فهي معلومة البطلان، كيف والمنازعة على صحتهما واقعة بين أصحابهم، فكيف بقرناء القرآن، وأماء

(1) راجع: مجد الدين المؤيدي، لوامع الأنوار ، المرجع السابق،جـ2، ص130-136.
(2) راجع: مجد الدين المؤيدي، لوامع الأنوار ، المرجع نفسه، جـ2، ص 136.

الرحمن؟ وقد سلف في صدر هذا الكتاب مافيه ذكرى لأولي الألباب.

وقد انتقد البخاري على رجال لمسلم، ومسلم على رجال للبخاري، فهو أقرب نقض لدعوى الإجماع، فكلاهما أول قدح ونزاع"[1].

ثمّ يفترض المؤيدي أنّ اعتماد أهل السنة للبخاري ومسلم مصدرين صحيحين يعني –بالضرورة– ردّ ماعداهما، ويبني على ذلك حكمًا صرّح فيه بأن القول بذلك:

"من التحكّمات الواضحة، والتعصّبات الفاضحة، التي ليس عليها برهان، ولا أنزل الله تعالى بها من سلطان...وهذا على فرض صحة مازعموه لهما من المبالغة في الاحتياط، والتشدّد في الاشتراط، والواقع بخلافه، كما هو معلوم بشهادة الخصوم، ولكن يأبى الحق إلا أن يكون واضحًا ناطقًا، والباطل بالرغم على أصحابه فاضحًا زاهقًا"[2].

ثمّ نرى المؤيدي يزعم أن مما يعضد دعواه تلك بعض الاستخلاصات من تحقيقات العلامة محمد بن إسماعيل الأمير

(1)المؤيدي، لوامع الأنوار ، نفسه، جـ2، ص 136،

(2) المؤيدي، لوامع الأنوار ، نفسه، جـ2، ص 423.

(ت:1182هـ)، والحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت:303هـ)، وما ذكره غير واحد من علماء الحديث ورجال الجرح والتعديل، حول بعض رجال البخاري ومسلم، مما هو معلوم لكل دارسي الحديث وعلم الرجال، ولا غريب فيه ولا مفاجأة، حين تدرس النصوص في سياقاتها، مع معرفة عمق تلك المسائل وخلفياتها ودلالاتها، إذ لم يخلص الأمير ولا صاحب السنن، إلى مثل نتيجة المؤيدي المشكّكة في جدوى علم الحديث عند السنّة من الأساس، واتهامه بالتناقض، لكنه تشهى من كلامهم ما يحلو له، ووظفه بطريقته، فصال وجال[1]، **ليخلص في نهاية تقريره إلى القول:** "فهذه نبذة كافية من كلامهم، فبحمد الله قد كفونا بالردّ على أنفسهم، وبتناقض أقوالهم عن النقض، وإنه تالله ليقضى بالعجب، من أن يدّعي مثل هذه الدعوى الباطلة، من له من العلم والدِّين أدنى مسكة، وما هي إلا من الهذيان المجازفة، التي لا تقدير لها بمكيال ولا ميزان، والعمدة في هذا مراقبة الملك الدّيان، ولد تهافت في تقليد هذه الدعوى الفارغة الرّعاع، وتهالك في أثرها الاتباع، فعميت عن إبصار الحق، وصمّت عن سماع التحقيق منهم الأبصار والأسماع.

(1)المؤيدي، لوامع الانوار، نفسه، جـ2، ص 136-141.

ونهـج سـبيلي واضـح لمـن اهتـدى
ولكنهـا الأهـواء عمَّـت فأعْمَـتِ"[1]

ثم قال: "هذا ولعلم صاحب التنقيح [يقصد محمد بن إبراهيم الوزير] بما في هذه الدعوى من الاختلال، وأنها ليست إلا من باب الرهاب وقعقعة الجدال، الذي لا يتم على أولي الألباب، من فحول الرجال، أوردها كالمتبرِّي عنها، حيث قال: والوجه في هذا عند أهل الحديث. ولو تمّ على هذا لكان قد أجمل، ولكنه عمد إلى التغرير، بإظهار صورة التقرير، فقال: ولا شك أنّه وجه ترجيح...إلخ"[2].

وهكذا يمضي في التشكيك والسخرية من علم الحديث ومحتوياته عند أهل السنة [3]، في مقابل الإعلاء من شأن طريقة الهادوية الزيدية وما يصفه بمسلسل العترة، معرضاً بوجه أخص بالإمامين محمد بن إبراهيم الوزير، ومحمد بن إسماعيل الأمير، ومستشهداً- على سبيل المثال- ببيت شعري للإمام عبد الله بن حمزة(ت:614هـ):

(1)المؤيدي، لوامع الانوار، نفسه، جـ2، ص 141-142.
(2) المؤيدي، لوامع الانوار، نفسه، جـ2، ص 142.
(3)المؤيدي، لوامع الانوار، نفسه، ، جـ2، ص 141-142.

كـم بـين قـولي عـن أبـي عـن جـدّه

وأبـو أبـي فهـو النّبـي الهـادي [1]

وفي هذا السياق يكشف أحد تلامذة مجد الدين المؤيدي، ويدعى محمد بن إبراهيم المرتضى (قدّم لكتابه الشيخ المؤيدي بالثناء والإقرار) أنه ناقش أحد المراجع الشيعة الإمامية واسمه (آية الله العظمى محمد علي الطباطبائي) فيما تضمنه كتابه (تهذيب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار) من معلومات خاطئة عن الزيدية، منها إيراد أن المصادر الزيدية تورد المرويات الحديثية (السنيّة) كالبخاري ومسلم وغيرهما مبيّنـًا – أي الباحث الزيدي- أن الحقيقة خلاف ذلك، حيث للزيدية مصادرهم الخاصة في الحديث والأسانيد، عن أهل البيت كمسند الإمام زيد، وأمالي أحمد بن عيسى، وأمالي المرشد بالله، وأبي طالب، والأسانيد اليحيوية وغيرها، ثم أعقب ذلك بقوله:

"وما رواية الحديث عن أهل السنّة إلا للاحتجاج عليهم من كتبهم مايؤيد مذهب الزيدية، لا للاعتماد عليها"[2]. **ثم أورد الباحث ذاته**

(1) راجع: المؤيدي، نفسه، جـ2، ص 142-158.

(2) انظر: محمد بن إبراهيم المرتضى، الزيدية والإمامية وجهـًا لوجه، مرجع سابق، ص =

ماروي عن الهادي وقوله عن البخاري ومسلم: "بينهما وبين الصحة مراحل"[1]، **ثم ماقاله مجد الدين المؤيدي** نقلاً عن الإمام عبد الله بن حمزة بما فحواه أن طريقة النقل تعتمد على ماهو صحيح عند الزيدية، أو كان من رواية الخصوم للاحتجاج عليهم، واعتبار اسم الصحيح عَلَمَـًا على البخاري ومسلم بمثابة لقب عُرفي، وذلك من التحكّم الواضح والتعصب الفاضح، حيث لابرهان عليها، وما أنزل الله بها من سلطان[2] ولعلّه يشير بذلك إلى قول عبد الله بن حمزة المتقدِّم.

= 151-155.

(1) محمد بن إبراهيم المرتضى، الزيدية والإمامية وجهـًا لوجه، المرجع السابق، ص 30.

(2) محمد بن إبراهيم المرتضى، الزيدية والإمامية وجهـًا لوجه، المرجع نفسه، ص 30.

القطيعة المعمّقة..

المجدّدون بين جحود مصادر السنّة ومحاولة استردادهم هادوياً

ب- بدر الدّين الحوثي:

أما بدر الدّين الحوثي فلا يكاد يخرج عن ما قرّره المؤيدي، حيث يقول: "المذهب السائد في الزيدية هو اجتناب كتب العامَّة، أو عدم اعتمادها في الغالب، اتهاماً لكثير من رواتهم، من الفئة الباغية والخوارج، والدعاة إلى بدعتهم، ولكنهم يأخذون منها مايوافق الحق، تأكيداً واحتجاجاً على المخالف، ومنهم من يرى قبول رواية كافر التأويل وفاسق التأويل، ولكن لا يُعتمد على ما في تلك الكتب، على حدّ اعتماد كتب أهل الحق"[1].

وتأمَّل في اعتباره المخالف للمذهب من أهل السنّة الذين وصفهم بـ"العامَّة" واقعاً بين كافر التأويل وفاسق التأويل – وسيأتي مناقشة هذين

(1) بدر الدين الحوثي، الزيدية في اليمن، د.ت، (طباعة استنسل) ، د.م: دار الزهراء، ص13.

المصطلحين في موطنه لاحقاً- ووصفه للمصادر الزيدية وحدها بـ(كتب أهل الحق).

ونراه يؤكّد في غير ما كتاب وموضع أن اعتماده على مصادر أهل السنة؛ إنما يقصد به إلزامهم بما في كتبهم، فهاهو ذا- على سبيل المثال- في مقدّمة كتابه (تحرير الأفكار)، الذي خصّصه للرد على الشيخ مقبل الوادعي (ت: 1422هـ/ 2001م) يقول: "وجعلت أكثر الجواب المنقول عن أسلاف مقبل، الذين ينتمي إليهم في مذاهبه، وذلك ليكون أبلغ في الحجّة عليه، ولكون ذلك من المخالفين كثيراً ما يكون بمنزلة الإقرار، وهذا هو السبب في ذلك، فإذا نقلنا من كتاب منها؛ فلايظنّ بنا أنا نراه عمدة، وكتابنا هذا ينادي بذلك مراراً"[1]. **أما مصادر أهل السنّة فيلخِّص موقفه منها بقوله:** "وكتب الزيدية هي التي تُعرِّف بمذهبهم، فلا يعمل بما كُتِب عن الزيدية من كُتُب إلا ما وافق كتبهم المعتمدة"[2]، ولا يزال يصف أهل السنّة بوصف العامة، في غير ما كتاب ورسالة[3].

(1) بدر الدين الحوثي، تحرير الأفكار، مرجع سابق، ص 7-8.

(2) بدر الدّين الحوثي، الزيدية في اليمن، مرجع سابق، ص 9.

(3) راجع- على سبيل المثال-: بدر الدّين الحوثي، الزيدية في اليمن ، المرجع السابق، ص 13.

ثمّ شكك بدر الدِّين الحوثي في البخاري ومسلم، بعد أن قُدّم له سؤال نصه :"يدّعي الوهابيون أن كتابي البخاري ومسلم أصح الكتب بعد القرآن، فهل هذا صحيح؟" فأجاب: "هذا منهم دعوى فاسدة، لأنه لا دليل عليها، إلا دعوى إجماعهم هم وأشباههم، وهي دعوى فاسدة، لا صحة لها، وليس إجماعهم حجة لو صحّ أنهم أجمعوا، فأما دعوى إجماع الأمة فأوضح فساداً، لأنها مجازفة بجمهور أهل البيت وشيعتهم، أو أنهم لم يعتبروهم من الأمة، فسقطت دعوى الوهابية"[1].

كما أوسع – في كتاب له آخر – صحيح البخاري –خاصة– اتهاماً وتشكيكاً واستخفافاً، كونه قائماً– عنده– على المجاهيل والمختلف فيهم[2]، وصرّح عن حنقه على الإمام محمد بن إبراهيم الوزير، لكون ابن الوزير قال في غير ما كتاب له وقرّر علو مرتبة صحيحي البخاري ومسلم، وأنهما أصح الكتب مطلقاً في السنة النبوية، وتلقتهما الأمة كلها بالقبول، بمن فيهم أهل البيت وأئمة الزيدية [يقصد بأئمة الزيدية الأوائل، الذين كانوا على منهج زيد بن علي ذاته، لا على منهج من جاء

(1) بدر الدّين الحوثي، السلسلة الذهبية، مرجع سابق، ص30.

(2) بدر الدين الحوثي، تحرير الأفكار، مرجع سابق، ص 119–121، وانظر كذلك: ص 30–31 من الكتاب نفسه.

بعد القاسم والهادي فلهؤلاء منهج آخر كما أوضحنا ولا نزال] ،وذلك حين قال الوزير – على سبيل المثال- في كتابه " الروض الباسم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم" : "وقد بيّنا من قبل اختصاص أحاديث البخاري ومسلم بوجه من وجوه الترجيح، وهو تلقّي الأمّة لأحاديثهما بالقبول، وبيّنا أن أهل البيت وأئمة الزيدية، من جملة من تلقّى أحاديثهما بالقبول"[1]. **ومما أفزع بدر الدِّين الحوثي** كذلك كون ابن الوزير لفت أن مما يؤكّد مدى دقّة علوم الحديث النبوي، وخاصة الصحيحين أنها لم تثبت حديثًا صحيحًا واحداً مرفوعًا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن معاوية بن أبي سفيان – مثلاً- في ذمّ علي بن أبي طالب، رغم العداء المستحكم بينهما، مما يؤكّد عدم تأثير الخلاف البيّن الصريح بينهما؛ للعبث بالدّين، عن طريق نسبة أحاديث إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- تنصر أحدهما على الآخر، فلم يجد بدر الدّين الحوثي في ذلك سوى أن يصم الوزير بقوله: "وأما ابن الوزير فإنما حمله على ذلك التعصّب للبخاري وأضرابه، لما عيب عليه الرواية عن معاوية"[2]، كما عدّ بدر الدِّين الحوثي ماكتبه أحد أئمة الهادوية وهو القاسم بن محمد بن علي (ت:1029هـ) في التشكيك في صحيحي البخاري ومسلم

(1) محمد بن إبراهيم الوزير، الروض الباسم ، مصدر سابق، ص 174.

(2) بدر الدين الحوثي، تحرير الأفكار، المرجع السابق، ص471.

عمدته، فدبّج الصفحات الطوّلة في تأكيد ذلك وتعميده[1].

وبالجملة فإن أعلام الهادوية في القديم والحديث لايزالون يؤكدون على أن منهجهم في التلقي والاستدلال مباين لمنهج أهل السنة ومصادرهم، ويفاخرون بذلك، كما يعبّر عنهم- على سبيل المثال- أحمد بن سعد الدّين المسوري (ت:1079هـ)، الذي ألّف رسالة كلها قدح في مصادر السنة، ولاسيما صحيحا البخاري ومسلم، ومنهج المحدّثين ورجال الجرح والتعديل، وكان أن نقل – ضمن حملته على منهج التلقِّي ومصادر الاستدلال عند أهل السنّة- ماقاله الهادي بن إبراهيم الوزير (ت:822هـ/ 1418م) (وهو شقيق العلامة السنّي الشهير محمد بن إبراهيم الوزير) في كتاب الأول (نهاية التنويه في إزهاق التمويه)، في سياق ردّه على قصيدة لنشوان بن سعيد الحميري (573هـ/ 1178م)، بعد أن نسب إليه تبني قول القائل: "إن مارواه القاسم والهادي وأمثالهما من الأئمة صلوات الله عليهم لا ينبغي الاعتماد عليه، مالم يكن في الصحاح الستة" فردّ الهادي الوزير بأبيات مطلعها[2]:

---

(1) بدر الدين الحوثي، السلسلة الذهبية، مرجع سابق، ص 145-159،

(2) أحمد بن سعد الدين المسوري، الرسالة المنقذة من الغواية في طرق الرواية (تحقيق: حمود بن عبد الله الأهنومي، مراجعة وإشراف: أبو هاشم المرتضى بن زيد =

أقـــوال غـــيّ في الزمـــان نـــواجمُ

وأوهـــام جهـــل بالضـــلال هـــواجمُ

ومنها:

هـــم أنكـــروا إســـناد يحيـــى قاســـم

ومـــا لهمـــا في العـــالمين مقاســـمُ

ومنها في ذكر الهادي الرسيّ:

وهـــمْ عجبـــوا منـــه لإحـــداث مـــذهبٍ

ولـــيس لـــه في الحـــقّ قـــالوا: دعـــآئمُ

إذا القاســـم الرســـيّ ضـــلَّ بـــزعمكم

فمـــن يهتـــدي في النّـــاس إن ضـــلّ قاســـمُ؟

وإن يكـــن الهـــادي إلـــى الحـــقّ جـــاهلاً

علـــى زعمكـــم فيـــه، فمـــن هـــو عـــالمُ؟

ثمّ عقب أحمد بن سعد الدّين المسوري على ذلك قائلاً: "ومن عرف وأنصف عَلِم أن المقارنة بين روايتي الفريقين – فضلاً عن تفضيل

= المحطوري) ، 1417هـ-1997م، ط الأولى، صنعاء: مركز بدر العلمي والثقافي للطباعة والنشر والتوزيع، ص91-95.

روايتهم وتقديمها على رواية آل محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم وشيعتهم مسنَدِها ومرْسَلِها – حيف شديد، وضلال بعيد"[1].

لقد حاول الهادي الوزير كذلك إثناء أخيه محمد بن إبراهيم الوزير عن المضي في منهجه السنّي القائم على المصادر المعلومة عند أهلّ السنة فخاطبه بأبيات قائلاً[2]:

مـــالي أراك وأنـــت صـــوفة ســـادة
طابـــت شـــمائلهم لطيـــب المحتـــدِ
تمتـــاز عـــنهم في مآخـــذ علمهـــم
وهـــم الـــذين علـــومهم تـــروي الصـــدي
أخـــذوا مبـــاني علمهـــم وأصـــوله
عـــن أهلهـــم مـــن ســـيّدٍ عـــن ســـيّد
ســـند عـــن الهـــادي وعـــن آبائـــه
لا عـــن كـــلام مســـدّد ومســـرهدِ

(1) المسوري، الرسالة المنقذة، المصدر السابق، ص 95.

(2) محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل (مقدّمة المحقق: أبي نوح عبد الله بن محمد الفقيه)، 1430هـ- 2009م، ط الأولى، بيروت: دار ابن حزم، ص 143.

سـند عـن الابـاء والأجـداد في
أحكـامهم وفنـونهم والمفـرد

ويكشف الإمام الشوكاني عن حقيقة ذلك الموقف الهادوي من المصادر السنية بقوله:

"وأمّا في ديارنا هذه فقد لقنهم من هو مثلهم في القصور والبُعد عن معرفة الحق ذريعة إبليسية، ولطيفة مشؤومة، هي أن دوواين الإسلام الصحيحين والسنن الأربع، وما يلتحق بها من المسندات والمجاميع المشتملة على السنّة إنما يشتغل بها ويكرّر درسها ويأخذ منها ما تدعو حاجته إليه، من لم يكن من أتباع أهل البيت، لأن المؤلِّفين لها، لم يكونوا من الشيعة، فيدفعون بهذه الذريعة الملعونة جميع السنّة المطهرة، لأن السنّة الواردة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلَّم هي ما في تلك المصنّفات ولا سنّة غير ما فيها، وهؤلاء وإن كانوا لا يعّدّون من أهل العلم، ولا يستحقون أن يذكروا مع أهله، ولا تنبغي الشغلة بنشر جهلهم وتدوين غباوتهم، لكنهم لمّا كانوا قد تلبّسوا بلباس أهل العلم وحملوا دفاتره، وقعدوا في المساجد والمدارس، اعتقدتهم العامة من أهل العلم، وقبِلوا ما يلقِّنونهم من هذه الفواقر، فضلّوا وأضلّوا، وعظمت بهم الفتنة،

وحلّت بسببهم الرزية، فشاركوا سائر المقلِّدة في ذلك الاعتقاد في ائمتهم الذين قلّدوهم، واختصوا من بينهم بهذه الخصلة الشنيعة، والمقالة الفظيعة، فإن أهل التقليد من سائر المذاهب يعظِّمون كتب السنّة، ويعترفون بشرفها وأنها أقوال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم وأفعاله، وأنها هي دووابن الإسلام،وأمّهات الحديث وجوامعه، التي عوّل عليها أهل العلم في سابق الدهر ولاحقه، بخلاف أولئك، فإنها عندهم بالمنزلة التي ذكرنا، فضمّوا إلى شنعة التقليد شنعة أخرى، هي أشنع منها، وإلى بدعة التعصّب بدعة أخرى هي أفظع منها، ولو كان لهم أقل حظ من علم، وأحقر نصيب من فهم، لم يخْفَ عليهم أن هذه الكتب لم يقصد مصنّفوها إلا جمع ما بلغ إليهم من السنّة، بحسب ما بلغت إليه مقدرتهم، وانتهى إليه علمهم، ولم يتعصّبوا فيها لمذهب، ولا اقتصروا فيها على ما يطابق بعض المذاهب، دون بعض، بل جمعوا سنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأمته، ليأخذ كل عالم منها بقدر علمه وبحسب استعداده، ومن لم يفهم هذا فهو بهيمة لا يستحق ان يُخاطب بما يُحاطب به النوع الإنساني، وغاية ما ظفر به من الفائدة بمعاداة كتب السنة التسجيل على نفسه بأنه مبتدع أشد ابتداع، فإن أهل

البدع لم ينكروا جميع السنّة، ولا عادوا كتبها الموضوعة لجمعها، بل حقّ عليهم اسم البدعة عند سائر المسلمين بمخالفة بعض مسائل الشرع"[1].

أجل قد تلتقي الزيدية مع التراث السنّي الفقهي - ولاسيما في المذهب الحنفي- في السواد الأعظم من المسائل العملية، لكن على سبيل التوافق، وليس بسبب وحدة المنهج، أي أن للزيدية الهادوية منهجها الخاص في الاستدلال نظرياً وتطبيقياً. فالهادي لم يعتمد ابتداء على روايات أهل السنة في فقهه، كما فعل الأئمة الأربعة -كما سبقت الإشارة- ومن ثمّ فإن فقهه قائم على أدلة مرسلة أو موقوفة يرويها عن أسلافه فقط[2].

(1) الشوكاني، أدب الطلب، مصدر سابق، ص 99-100.

(2) إسماعيل الأكوع، الزيدية (طبعة دار الفكر المعاصر)، مرجع سابق، ص 28.

مناقشة المؤيدي وتلميذه المرتضى: هل تراجع الوزير والأمير عن ركب المجدّدين؟

وللباحث في هذا المجال أن يدرك مدى الخلاف بين المدرستين (مدرسة المجدّدين والمدرسة الزيدية الهادوية)، من خلال تقريرين: أحدهما للشيخ مجد الدين المؤيّدي عن العلّامة محمد بن إبراهيم الوزير، والآخر لأحد تلامذة المؤيّدي ويُدعى محمد بن إبراهيم المرتضى، عن العلّامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، **وذلك على النحو التالي:**

أولاً: المؤيدي ومستنده في تراجع الوزير:

يزعم المؤيّدي بأن العلّامة المجدّد محمّد بن إبراهيم الوزير وحده من رجع إلى مدرسة آل البيت فنقل المؤيدي- في معرض التأييد والإقرار- عن من وصفه بـ"الإمام الكبير الصادع بالحق المنصور بالله محمد بن عبد الله الوزير(ت:1307هـ-1889م) قوله: "واعلم أنه قد سبق المقبلي من هو أجلّ منه قدراً، وأعلم علماً، الوالد الإمام محمّد بن إبراهيم- رحمه الله- فلا يزال يكرّر في كتبه أنه على معتقد أهله، ولا يخالفهم في مهمات الدّين بخلاف مسائل الفروع، فهي وإن وقع مخالفة

في شيء، فقد خالف أهل البيت – عليهم السلام – بعضهم بعضاً، بل خالف الهادي ابناه..."[1].

وليت شعري كيف يجرؤ المؤيّدي على قول ذلك؟! وها هوذا العلامة محمد بن إبراهيم الوزير يصرّح بعدم ارتباطه بمذهب زيد ولا الهادي ولا سواهما، بعد أن ارتحل إلى مكة وعرض عليه هناك شيخه الشافعي، فخر الدِّين أبو بكر بن ظَهِيرة (ت:889هـ/ 1483م): "ما أحسنَ يامولانا لو انتسبت إلى الإمام الشافعي أو أبي حنيفة، فغضب وقال : "لو احتجت إلى هذه النّسب والتقليدات؛ ما اخترت غير الإمام القاسم بن إبراهيم، أو حفيده الهادي"[2].

(1) مجد الدين المؤيدي، لوامع الأنوار، مرجع سابق، جـ2، ص 121. ومما يجدر التنبيه عليه أن هذا مانقله المؤيدي عن محمد بن عبد الله الوزير – في معرض الإقرار – وليس هو نصّه المباشر كما يوهم بذلك محمد بن إبراهيم المرتضى صاحب كتاب الزيدية والإمامية وجها لوجه، مرجع سابق، ص 149.

(2) محمد بن علي الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع (تحقيق: محمد صبحي حلّاق)، 1427هـ-2006م، الطبعة الأولى: بيروت ودمشق: مكتبة ابن كثير، ص 644-645، وإبراهيم بن القاسم بن محمد، طبقات الزيدية الكبرى (تحقيق: عبد السلام الوجيه)، 1421ه/ 2001م، ط الأولى،عمّان: مؤسسة الإمام زيد الثقافية، القسم الثالث، المجلد الأول (أ-ع)، ص 901، و المؤيدي، لوامع الأنوار، مرجع سابق، جـ2، ص 121.

ولمّا كان من المتعذّر على محمد بن عبد الله الوزير أو مجد الدّين المؤيدي أو سواهما تجاهل أو إخفاء سمة التحرّر والتجديد البارزتين في تراث الإمام العلاّمة محمد بن إبراهيم الوزير وفكره؛ فقد حاول محمد بن عبد الله الوزير التقليل من شأن ذلك وتصوير الأمر على أنه جرى على نحو غفلة عابرة، وقع فيها الإمام محمد بن إبراهيم فقال عنه– وفقًا لما أورده المؤيدي–:

"ولما كانت يده قوية، ولا منازع له في الأعلمية، ولم يستقم له الجري على منهاج أهله، ولا أمكنه التصريح بمخالفتهم، جاء بالتخاليط، والترميم، والتلفيق في المسائل، والترقّب لأي لفظة، أو شبهة، أو دلالة من علوم أهله، أو من قول أعدائهم إلى قوله: [يقصد قول محمد بن عبد الله الوزير] فيجعله حجته لما يرويه، ويسلك بزعمه تلك الطريقة، وأنها أوضح محجّة إلى قوله: [أي محمد بن عبد الله الوزير] ومدار احتجاجه بأحاديث الخصوم لأهله، أمّا [هكذا] حقًا، أو لزومًا، وتناسى ما رُوي عن الخصوم إلى قوله: فيما اتفق عليه الفريقان، وتناسى تأصيلهم، وتقريرهم أن الداعية إلى المذهب وبدعته لايُقبل، ولا دليل له على ذلك إلا مجرّد أنّهم أهل السنّة وأهل الصحاح، حتى

أضاف تلك البدع إلى الصدر الأول، بدليل اتصال السند، وتناسى أن من طهرهم الله تطهيراً، وقرنهم بالكتاب العزيز، وأمر بالتمسّك بهم، وأمّن الأمّة من الضلال وشبههم بسفينة نوح، وباب حِطّة، وجعلهم الشهداء، وأهل الاجتباء والاصطفاء، وشرع لهم الصلاة مع أبيهم صلى الله عليه وآله وسلّم بكل تشهد، لم يقبلوا أولئك الخصوم، ولا رفعوا لرواياتهم رأساً، فكيف يُحتج عليهم بروايات خصومهم؟"[1].

ويستنتج المرء من خلال تلك المحاولة المنقولة عن الوزير (محمد بن عبد الله) – وفقاً للمؤيدي- السعي نحو تغيير الصورة التحررية التجديدية للوزير (محمّد بن إبراهيم)، وكأن كل من اختلف مع بعض مقرّرات المذهب، وأفكار بعض مرجعياته، إنما اختلف كليّة مع الخليفة الراشد علي وبنيه الشهيدين: الحسن والحسين، وزوجه فاطمة الزهراء، والشهيد زيد بن علي- رضي الله عنهم أجمعين- بل اختلف مع الحق المطلق الذي لا سواه حق، مع أن كل رجال التجديد ورموزه من الزيدية المتحوِّلين إلى رحاب الفكر الإسلامي العام- بناء على بحث ومراجعات- بل حتى من أئمة السنّة والحديث، خاصة أولئك الذين

(1) المؤيدي، جوامع الأنوار، مرجع سابق، جـ2، ص 125.

عُرِفوا بمزيد اهتمام واحتفاء بقرابة النبي – صلى الله عليه وسلم، في زمنه- أمثال أبي شعيب النسائي (ت:303هـ/ 915م)، وأبي عمر بن عبد البرّ (ت436هـ/ 1071م)؛ ما برحوا يردّدون القول ذاته في حبّهم لعلي وولديه وفاطمة وزيد وسواهم -رضي الله عنهم أجمعين- ودفاعهم عن منهجهم، بعيداً عن احتكار هذا المذهب أو الرمز فيه أو ذاك، أو أن فهمهم لمنهج عليّ وولديه وفاطمة وزيد، هو المنهج الحق لاسواه، أما بعض مجدّدي اليمن فلهم المؤلفات -ناهيك عن المقالات- في ذلك، وحاصلها إجلالهم لأولئك الرموز المؤسسين، والمضي على منهجهم الكلّي، وإن اختلفوا بعد ذلك كليّاً أو جزئياً، مع من عداهم، ولهذا فهم يفصِلون بين رموز أهل البيت النبوي الأُول، بل حتى زيد بن علي، وبين من جاء بعدهم، مخالفاً لمنهجهم، فكيف يوصف أولئك المجدّدون بأنهم لايزالون في إطار المذهب الزيدي؟ إذا كان المرجع الأعلى للمذهب في عصرنا العلامة المؤيدي لايعترف إلا بواحد منهم على ذلك النحو- وفقاً لما ساقه عن محمد بن عبد الله الوزير في معرض التأييد والإقرار-!

سلالة الفكر أم سلالة المذهب ؟ الأمير بين نبض العرق وأصالة الاجتهاد

ثانياً: المرتضى (تلميذ المؤيدي) ومستنده في تراجع الأمير:

أغرب من قول المؤيّدي ومستنده ما قاله أحد تلامذته، ويُدعى محمد بن إبراهيم المرتضى، عن الإمام العلّامة محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني في كتاب للمرتضى، قدّمه العلامة المؤيدي بكل ما يعنيه معنى التقديم من إقرار وتأييد للكتاب في جملته – على الأقل –: فقد قال المرتضى:

"وأما البدر الأمير، وإن ثبت أنه خالف أسلافه وآباءه من أهل البيت الطاهر –عليهم السلام– في بعض المسائل، ولكنه **لابد من العرق الهاشمي أن ينبض فيه**"[1]، ثمّ يورد المرتضى أبياتاً للأمير يستخلص منها اعتزازه فيها بانتمائه إلى السلالة الهاشمية وحبّه لـ(الآل)[2]، وفق مفهوم المرتضى ومن على شاكلته، ليكتشف بعد ذلك مدى تأثير العِرق الهاشمي، الذي لابد له أن ينبض! أما الشوكاني فيجرّده من ذلك كلّه، لا

(1) محمد بن إبراهيم المرتضى، الزيدية، والإمامية، مرجع سابق، ص151.

(2) انظر: محمد بن إبراهيم المرتضى، الزيدية والإمامية، المرجع السابق، ص 151.

لسبب سوى أنّه لاينتمي إلى السلالة الهاشمية، ومن ثم فلا عِرق ينبض فيه! كما تشير العبارة التالية التي جاءت في هذا السياق. **يقول المرتضى:**

"أما الشوكاني فليست له آثار تدل على تمسكه بالزيدية أو الولاية ماخلا رسالة أسماها العقد الثمين في وصاية أمير المؤمنين، وكأنها إنما ألفت لإسكات الذين يتهمونه بالزيغ والانحراف عن آل محمد – عليهم السلام–"[1].

وهكذا بتفسير عِرقي سلالي عاطفي، يعتمد فيه صاحبه على عنصر (الجينات) وحدها، يَمنح هذا العالم امتياز حب (آل البيت)– وفق مفهومه، ويَسلبه عن آخر، لأنه لا ينتمي إلى الجينة ذاتها، وبذلك يضرب منهجاً فكرياً كلياً للأمير، فيصادر النزعة الشهيرة التحرّرية المعروفة عنده، تلك التي تمَّت الإشارة إلى طرف منها، حين أوردتُ قصيدة إسحاق بن يوسف، وفيها تلخيص الجدل الدائر حول تماسك المذهب ومنطقه وحجته، وحاصلها اتهام المذهب الزيدي الهادوي بـ(الهلامية) و(الاضطراب)، والتفاخر بالنسب ! وجاء تأكيد الأمير على ذلك بقصيدة مماثلة ضمَّنها الجواب على من ردّ على قصيدة إسحاق بن يوسف.

(1) محمد بن إبراهيم المرتضى، الزيدية والإمامية، المرجع نفسه، ص 159.

ثم إنَّ دعوة الأمير في كل مناسبة إلى معايير الحرية والعدالة والمساواة بين العباد تعدّ من السمات الأبرز في شخصيته العلمية والفكرية والتربوية، فأنّى يمكن تغييرها بمجرّد أمنية عنصرية سلالية عاطفية، كل معتمدها توارث (الجينات) في الفكر والسلوك، وليس في الجوانب الحيوية والعضوية فحسب. وثمّة حادثة شهيرة تؤكِّد ذلك المنزع التحرّري التجديدي في فكر الأمير تروى عنه بعد أن ألغى من إحدى خطبه بالجامع الكبير بصنعاء ذكر بعض أئمة اليمن، كما جرت العادة في خطبة الجمعة، فثارت عليه ثائرة بعض عوام، وفيهم بعض أقارب الإمام المهدي العبّاس، مما دفع الإمام للأمر بالقبض عليه، مع المثيرين للفتنة، **فخاطب الأمير رسول الله – صلى الله عليه وسلّم بقوله**[1]:

فإنّي قد أوذيت فيك لنصرتي
لسنّتك الغراء في البرِّ والبحرِ
وكم رام أقوام وهمّوا بسفكهم
دمي، فأبى الرحمن نيلي بالضرّ

(1)راجع : الأكوع، الزيدية (طبعة مكتبة الجيل)،مرجع سابق، ص 45.

وعلى إثر تلك الخطبة قام علماء من بني العنسي من أهل (بَرَط) ببعث رسالة إلى علماء (حُوث) يستفزّونهم فيها للوقوف ضدّ الأمير. والغريب أنّه رغم التحريض الشديد تجاهه، فقد كان ردّ علماء (حُوث) مفاجئاً، حيث وقفوا إلى جانب الأمير، وأثنوا عليه، بوصفه عالماً مجتهداً نادراً في أهل زمانه، يحق له أن يخرج عن بعض المألوف، بحكم علمه واجتهاده وتأهيله. ورفضوا كل اتهامات علماء بني العنسي. **ومما جاء في جواب علماء (حُوث) عليهم قولهم:**

" ومن القاعدة الضرورية أنّ من تحصّلت (له) هذه الشروط أّن يحرم عليه التقليد، لأحد من أهل البيت عليهم السلام وغيرهم، وهذا الشخص ممن وفّر الله فيه هذه الشروط، فلا ينبغي أن يُعترض عليه في شيء مما أدّى إليه نظره الثاقب. وأراكم[هكذا] منه ماتنقمون منه إلا شرعية الرفع والضمّ التأمين، وشرعية هذه معلومة من السنّة النّيّرة، وقد قال بالرفع كثير من العلماء من أهل البيت وغيرهم"[(1)].

تُرى: هل كان للإنتاج المعرفي للعلامة الإمام الأمير الصنعاني أو

(1)راجع : رسالة علماء بني العنسي إلى أهل حوث وجواب أهل حوث عليهم في: الأكوع، الزيدية، طبعة مكتبة الجيل، ص 48-52.

سواه من رجال التجديد في اليمن أن ينتشر على ذلك النطاق في العالم الإسلامي، بما فيه بعض المناطق المشتهرة بالحساسية البالغة من كل رائحة أو بيئة تشيّع، لو ظل فيه ذلك العِرق الذي يباهي به المرتضى؟!

ألم يطّلع صاحب هذا القول على قصيدة الأمير التي يقول فيها[1]:

إنّـــي ومـــن بيـــت الإمـــامِ عصـــابةٌ
في العـــدّ قـــد زادوا علـــى الآلاف
مســـترزِقُون مـــن الرعايـــا ليـــتهم
قنعـــوا بأكـــل فـــرائض الأصـــناف
بـــل يأخـــذون مـــن الرّعايـــا كـــلّ مـــا
يحوونـــه كُرهـــا بـــلا اســـتنكافِ
أتظـــن مـــن مـــنكم يلـــي أمـــر الـــورى
يلقـــى قرابتـــه بـــلا اســـتخفاف
لا بـــل يقـــول عطـــاهُمُ لـــي لازمٌ
بـــل ذلـــك المقصـــود في اســـتخلافي

(1) انظر: قاسم غالب أحمد وآخرون، ابن الأمير وعصره: صورة من كفاح شعب،د.ت، د.ط، د: م، د.ن، ص5.

أُعطـــي الصـــغير مـــع الكبيـــر مُعَمَّـــاً
ذات الخِمَـــــار وربّـــــة الأشـــــناف
وإذا أراد خـــــلاف هـــــذا أشـــــعلوا
في الأرض نَـــــارَى فتنـــــةٍ وخـــــلافِ
أعنـــي بهـــم مـــن يزعمـــون بـــأنهم
رأس الـــورى والنّـــاس كالأخْفَـــافِ

وقوله [1]:

تســـمّى بنـــور الـــدّين وهـــو ظلامـــه
وهـذا بشـمس الـدِّين وهـو لـه خسـفُ
وذا شـــرف الإســـلام يـــدعوه قومُـــه
وقـد نالـه مـن جـوره كلّهـم عسـفُ
رويـدك يامسـكين سـوف تـرى غـداً
إذا نُصِـب الميـزان وانتشـر الصـحفُ
بمـــاذا تُســـمّى هـــل ســـعيد فحبّـــذا
أو اسـم شـقي بـئس ذا ذلـك الوصـفُ

(1) قاسم غالب وآخرون، ابن الأمير وعصره، المرجع السابق، ص42.

ولعلّ مثل هذه الصرامة والقوّة في شخصية الأمير، في سبيل الحق والحرّية والكرامة؛ ما دفع ببعض الأئمة المتسمين بطغيان داء العنصرية السلالية، كالإمام المنصور محمد بن يحيى حميد الدِّين (ت:1904م)، ليردّد في بعض مجالسه **مقولة**: "محمد بن إسماعيل الأمير، ليس منّا أهل البيت"، **ومقولة**: "إن الأمير أفسد ثلاثة بيوت عظيمة في اليمن، بيت المتوكّل بشهارة، وبيت شرف الدِّين بكوكبان، وبيت إسحاق بصنعاء"[1]. ومقصوده بالإفساد هنا بث الفكر السنّي، بين أفراد تلك الأسر وتنويرهم بالدليل، من الكتاب الكريم والسنّة المطهرة، وتحريرهم من ربقة التقليد[2].

ولو أن شخصية الأمير الصنعاني كانت على ذلك النحو من المنزع السلالي الذي تمنّاه المرتضى ومن أقرّه ؛ لما اختاره أبرز ثوار اليمن الكبار كالقاضي محمد محمود الزبيري الملقّب بـ(أبي الأحرار) (ت:1965م)، أو القاضي المناضل عبد السلام صبرة (ت:2012م) أو الشهيد العظيم– على حدّ وصف القاضي صبرة– أحمد المطاع (ت:1948م)، أو الدكتور

(1) قاسم غالب ، ابن الأمير وعصره، المرجع نفسه، ص 13 .

(2) قاسم غالب ، ابن الأمير وعصره، نفسه، ص 13 .

الأديب والشاعر عبد العزيز المقالح (ت: 2022م)؛ نبراساً ليستشهدوا به على التحرّر والتجديد ورفض العنصرية الضيّقة، دون سواه، في سلسلة مجدّدي اليمن، ولاسيما من الهاشميين الأحرار، فوصفه الزبيري بأنه: "قطب من أقطاب العلماء الهاشميين الأحرار، ويمثِّل النضال النبيل ضدّ النزعة الإمامية المتعصبة، وقد عانى خطوباً كثيرة في عهد المتوكل على الله القاسم بن الحسين، ثم المنصور الحسين بن القاسم، ثم في أيام المهدي العباس بن الحسين"[1]، مشيراً إلى محنة الأمير حين كان خطيباً في الجامع الكبير بصنعاء، ودخول يوسف العجمي القادم من إيران، على خط المؤامرة، بذريعة العداء لآل البيت"[2].

أما القاضي عبد السلام صبرة فربط بين الأمير والمطاع قائلاً عن الأول: "وفي البدء أقول إنني كلما ذكرت أو قرأت له [يقصد للأمير]تذكرت معه الشهيد العظيم أحمد بن أحمد المطاع هذا العلامة الكبير الذي يعترف له كل النابهين الذين عاشوا عصر ما قبل الثورة الدستورية 1948م، واشتركوا في أحداثها أنه كان المحرّك الأول

(1) محمد محمود الزبيري، الإمامة وخطرها على وحدة اليمن،1425هـ-2004م، د.ط، صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة، ص 19.

(2) الزبيري، الإمامة وخطرها على وحدة اليمن، المرجع السابق، ص 19.

للتغيير، وصاحب الدور الكبير في تحريك العقول الراكدة، وفي إيقاظ الضمائر النائمة... ولا أبالغ إذا قلت إن احمد المطاع كان أستاذي وأستاذ زملائي في التعريف بعظماء التاريخ في فترات متعاقبة من تاريخ اليمن أمثال العَلَم الشامخ والبدر المنير محمّد بن إسماعيل الأمير رحمه الله وطيّب ثراه، وجعل الجنّة مأواه، فقد كان النجم الذي أشرق بنوره على سماء اليمن المظلم، والذي أضاء بنوره الطريق لكثير ممن كتب الله لهم الانعتاق من قيود التقليد الأعمى والتعصّب المقيت..."""[1]. وأشار صبرة إلى تلك القصيدة التي أجاب فيها الأمير على من تساءل عن حيرته عن المذهب الزيدي الهادوي، كما أشار إلى مدى الاهتمام الخاص الذي كان يوليه المطاع لها، وحرصه على نشرها وتكرارها والتركيز على بعض أبرز الأبيات فيها، لكشف حقيقة التعصب وخطر التقليد ودحض الخرافة، بسبب ضعف الاهتمام بالعقل"[2].

وأمّا الدكتور عبد العزيز المقالح فكثيراً ما يشيد بإعجاب بالغ

(1) عبد السلام صبرة من مقدّمته لكتاب: محمد عبد الله زبارة، محمد بن إسماعيل الأمير: رائد مدرسة الإنصاف في اليمن، 2007م، د.ط، د: م،د، ن، ص 11.

(2) عبد السلام صبرة، من مقدمته لكتاب محمد عبد الله زبارة، المرجع السابق، ص 12-13.

بالأمير الصنعاني ومن قبله الوزير والجلال والمقبلي ومن بعدهم الشوكاني بوصفهم مجدّدين مستنيرين، وذلك في كتاباته ذات الصلة، ولعل من أبرزها بالخصوص كتاب: (قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة)، مصرّحاً بمغادرتهم جميعاً المذهب الزيدي[1]. **وعن الأمير الصنعاني** الذي يصفه بالقمّة الثانية، بعد محمّد إبراهيم الوزير، **يقول المقالح:** "لقد خرج من نفس صفحات الكتاب الزيدي شاهراً سيف الدِّين والفكر والشعر، في وجوه المتعصبين والظالمين، ودعاة الشعوذة والأباطيل اللاعقلية، وزاد عن سلفه العظيم، ابن الوزير، في اشتداد مقاومته للسلطة المتجبّرة، ولعلّه أول من أطلق على الإمامة في عصره صفة "الملك العضوض". وكان في كتاباته وفتاواه الدينية شديد القسوة بالظلم والظالمين، وما تكاد تخلو رسالة من رسائله، ولا كتاب من كتبه من صفحات يندّد فيها بالطغاة والعابثين بالبشر من متسلّطين ومتحكّمين"[2]. ثم نرى المقالح لايبرح يثني على الأمير وشجاعته النادرة وجَلَده الخاص في مواجهة طغاة عصره بأساليب الشعر والنثر[3].

(1) عبد العزيز المقالح، قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، 1982م، د.ط، بيروت دار العودة، ص 54.

(2) عبد العزيز المقالح، قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، المرجع السابق، ص 57.

(3) عبد العزيز المقالح، قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، المرجع نفسه، ص 57-59.

ويبقى السؤال عن سرّ تخلف نبض ذلك العِرق بالأمس- وفقاً لتعبير المرتضى سابقاً- لدى الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم (ت: 1100هـ) - على سبيل المثال- ذاك الذي قاوم كل نزعات الظلم والتسلط باسم الآل في زمنه.

والواقع أن الشيخ محمد بن صالح السماوي المعروف بابن حريوه(ت:1241هـ)؛ ربما بدا أكثر اتساقاً مع منهجه ومنطقه وفقهه، بالنظر إلى عنفه وعصبيته المشتهرة عنه، خاصة في ردّه المقذع على الشوكاني"السيل الجرّار..."، لكنه كان قد صرّح في كتاب" الغطمطم الزخّار..." الذي خصصه للرد على الشوكاني؛ أن كل أولئك المجدّدين ومن على شاكلتهم لا يعتدّ بخلافهم ولا إجماعهم، لا فرق بين شوكاني ووزير وأمير وجلال ونحوهم، إذ العبرة عنده حتى بالنسبة للمنتسبين للسلالة الهاشمية، مدى ثباتهم على منهج من وصفهم بأجدادهم، ليصبحوا أهلاً لوراثتهم، فقال: "وهذا الأمير الممقوت، يرجف على الشيعة، بأنه مذهب محمد بن إبراهيم الوزير، ليوهمهم أنه من أهل البيت، الذين لا ينعقد إجماعهم مع خلافه، ولا يدري أن من أصولنا الحقّة، كما عرّفناك غير مرّة، أنه لا يعتدّ بخلاف محمد بن إبراهيم، ولا

الأمير ولا الجلال، ولا من كان من أمثالهم، وإن انتسبوا إلى أهل البيت، إذ عرّفناك سابقًا، أنهم وإن كانوا من ورثة الكتاب، لكنهم من الفريق الظالم لنفسه، لأخذهم علم جدّهم من غير أهلهم، بل من أفواه المجبرة الوضاعة، من العامّة، وكما أنه لا يعتدّ بغير المجتهد في انعقاد إجماع الأمة، كذلك لا يعتدّ بخلاف هؤلاء في إجماع أهل البيت، عليهم السلام، وانعقاده حاصل بدونهم، إذ المقصود منهم، من كان من قرناء الكتاب، وأخذ علمه وراثة عن آبائه الكرام، فأمّا من أخذ بأحاديث العامّة، فهو محتذٍ حذوهم، ضال بضلالهم، فلا يعتدّ بوفاقه ولا خلافه"[1].

(1) محمد بن صالح السماوي، الغطمطم الزخَّار، مصدر سابق، جـ 3، ص 54.

التحول الحاسم ..
المجددون بين إسقاط شرط السيف وتجاوز المذهب إلى الإسلام العام

3 - النظرية السياسية (نظرية الإمامة):

اتسمت الزيدية الهادوية إلى جانب ماتقدّم بنظريتها السياسية (نظرية الإمامة) التي تمثّل أصلاً كليّاً من أصول المذهب، شأنها في ذلك شأن كل فرق الشيعة من هذه الناحية، على خلاف النظرية السياسية عند أهل السنة التي تقوم لدى جميع مذاهبها على الشورى، أما لدى الزيدية الهادوية فترتكز على نظرية الحق الإلهي، أي النص، ومبدأ حصر الحكم في البطنين والخروج بالسيف، وذلك من أسس المذهب، وسماته الجوهرية. وإذا كان الحصر في البطنين معروفاً بداهة في المذهب؛ فإن الخروج بالسيف شرط أساس وضروري كذلك لاكتمال شرعية الإمامة، خاصة أن بعض الباحثين يذهب إلى أنه لا تقية لدى الزيدية[1]، لذلك

(1) سامي الغريري الغرّاوي، الزيدية بين الإمامية وأهل السنة: دراسة تاريخية تحليلية في نشأتها وظهورها وعقائدها وفرقها، 1426هـ-2006م، د.م: مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، ص 592.

يصرّح المرجع الزيدي مجد الدين المؤيدي أن مبدأ الزيدية إنما يقوم على أساس الخروج بالسيف، ومن لم يفعل ذلك فلا يستحق شرف الانتساب إلى الزيدية[1]. ونقل عن أبي طالب يحيى بن الحسين بن هارون الحسني في كتابه (الدعامة) في سياق حديث الحسني عن فضل الإمام زيد بن علي وإجماع الأمة عليه قوله:

"إنّ الإمام منّا أهل البيت المفروض علينا وعليكم وعلى المسلمين، من شهر سيفه، ودعا إلى كتاب ربه، وسنّة نبيه، وجرى على أحكامه، وعُرف بذلك، فذلك الإمام الذي لاتسعنا وإياكم جهالته. فأمّا عبد جالس في بيته، مُرخٍ عليه ستره، مغلق عليه بابه، يجري عليه أحكام الظالمين، لا يأمر بمعروف، ولاينهى عن منكر، فأنى يكون ذلك إماماً مفروضة طاعته؟ "[2].

ومن قبل ذلك قال الإمام يحيى بن حمزة:

"وإذا قالوا بالنص على الأئمة الثلاثة والدعوة والخروج في

(1) مجد الدين المؤيدي من تقديمه لكتاب علي شرف الدين، الزيدية: نظرية وتطبيق، مرجع سابق، ص هـ.

(2)مجد الدين المؤيدي، التحف شرح الزلف،1417هـ-1997م، ط الثالثة، صنعاء: مكتبة بدر للطباعة والنشر والتوزيع، ص69.

أولادهم، وهو طريق الإمامة خرجوا عن رأي المعتزلة..."[1]. ويقصد بالأئمة الثلاثة: علياً وبنيه (الحسن والحسين).

وهنا لا مناص من الإشارة إلى أن هذا الأمر ألصق بالمذهب الهادوي، وليس له تلك الصلة العضوية بالإمام زيد ومذهبه الأصلي، على نحو ماتصوّره به الهادوية عبر تاريخها، وللباحث أن يؤكّد أن الخروج على الحكّام الظلمة، وإن كان من أبرز ما اشتهر به الإمام زيد؛ فليس ذلك متلازماً مع القول بأن الخروج بالسيف شرط من شروط الخليفة أو الحاكم، لينال الشرعية السياسية. ويستنتج هذا بوضوح من خلال ذلك النقاش الذي جرى بين زيد وبعض أتباعه من أهل الكوفة، الذين اشترطوا عليه قبل القتال معه أن يتبرأ من أبي بكر وعمر – وقد تمّ النقاش حول ذلك سابقاً- وحين أبى ذلك، وذكرهما بخير، سألوه: "فلِمَ تقاتلهم إذن؟" فأجابهم " إن هؤلاء ليسوا كأولئك. إن هؤلاء ظلموا الناس وظلموا أنفسهم..."[2]. وهنا يتبين أن مفهوم الخروج عند زيد ليس على نحو شرط شرعية الخلافة، حتى من غير سبب حقيقي،

(1) يحيى بن حمزة، الرسالة الوازعة، مصدر سابق، ص 52.

(2) محمد أبو زهرة، الإمام زيد: حياته وعصره- آراؤه وفقهه، 1425هـ-2005م، د.ط، القاهرة: دار الفكر العربي مرجع سابق، ص 62.

كما تقول الهادوية، وذلك واضح من ردّه عليهم، إذ أقرّ بمشروعية خلافة أبي بكر وعمر لعدالتهما، وأنكر مشروعية حكم هشام بن عبد الملك ومن على شاكلته من الأمويين، لأنهم ليسوا على نهج الشيخين في العدالة، لا لسبب نسبي، ودون أن يطالب بالخروج عليهما، بل إننا نجد موقفاً إيجابياً لزيد من أمثال الخليفة عمر بن عبد العزيز بالخصوص، للسبب ذاته، دون أن يشترط فيه شرط البطنين، وأن يدعو للخروج عليه، ولذلك فشرط السيف والخروج على نحو ما يصوّره به المذهب الهادوي، غير لازم في حق الإمام زيد.

وبناء على ذلك فلا نعلم أن مجددي اليمن بدءاً من الوزير ظلوا ملتزمين بمفهوم الخروج على الحاكم بالسيف على نحو ماهو مقرّر عند الهادوية، حتى بعد تحوّلهم إلى الإطار السنّي. نعم إنهم - وبعضهم بالأخصّ- لايجارون ما قد يقع فيه بعض آحاد علماء المذاهب السنيّة، أو (الأثرية بالخصوص) أو المنتسبين إليها في القديم أو الحديث، من حيث تبرير طغيان الحاكم، وتصوير بعضهم أن النصح العلني له، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر، وقول كلمة الحق في غيابه أو حضوره، كل ذلك مما يعدّ من ضروب الخروج عليه! لكن أيّاً من علماء التجديد

والإصلاح اليمنيين أولئك، كما أنه لايقول بشيء من ذلك التبرير للطغيان؛ فإنه في الوقت نفسه لايجيز الخروج المسلّح على الحاكم، ومن ثمّ فكيف يُقال: إنهم لايزالون في الإطار الزيدي الهادوي مصنّفين، مع أنهم لايؤمنون بالخروج بالسيف ابتداء؟!

والواقع أن مسألة الخروج بالسيف هذه غدت مسألة بدهية في التراث الهادوي[1]، ولكنها جرّت الأمة إلى صراعات ومهالك وضعف استقرار، يل إلى حروب وانتهاكات وانتقامات يرثها الخلف عن السلف، والجيل اللاحق عن السابق- وقد سبقت الإشارة إلى ذلك-.

ترجيح اتجاه التحوّل إلى الإطار السني العام:

بعد كل ما تقدّم من عرض ومناقشة لكل واحد من المعالم الثلاثة في المذهب الزيدي الهادوي؛ فإن من العسير – من وجهة نظر الباحث- القول بأن أولئك المجدّدين لايزال يمكن توصيفهم في إطار الانتماء إلى المذهب الزيدي أو الهادوي، هذا على الرغم من أن بعض الباحثين مثل محمد أحمد الكبسي استثنى العلّامة الحسن الجلال من هذا التصنيف،

(1) مجد الدين المؤيدي من تقديمه لكتاب علي شرف الدين، الزيدية: نظرية وتطبيق، مرجع سابق، ص هـ.

فجعل له خصوصية نِسْبِية من هذه الناحية، فربما اختلف منهجه عن منهج الوزير والمقبلي والأمير والشوكاني نِسبيًا، نظراً لأن أولئك تحرّروا من ربقة المذهب كليّة، أمّا الجلال فهو - كما يذهب إلى ذلك بعض الباحثين - مع تحرّره لم يزل منتمياً بالجملة إلى المذهب الزيدي، فقد " اختار لنفسه طريق الاجتهاد، مع انتمائه إلى المذهب الزيدي، مذهب أهل البيت"[1]، والأدق – حسب الدكتور أحمد عبد العزيز المُليكي الباحث في حياة الجلال وفكره على نحو من الشمول والاستقصاء إلى حدّ كبير - أن يُقال: إن الجلال دون الأربعة المجدّدين الآخرين (الوزير والمقبلي والأمير والشوكاني) " في نزعته التحرّرية، فهو وإن فاق بعضهم في إنتاجه العلمي، فقد كان واقعًا – إلى حدّ ما - تحت تأثير الحياة السياسية السائدة في عصره، سياسيًا واجتماعيًا وثقافيًا"[2]، لكن ذلك التأثير ظلّ محدوداً للغاية، قياساً بحجم تحرّره، وتصريحه بنبذ التمذهب. ووفق الدكتور المليكي فإن الجلال لم يتقيّد بالمذهب الزيدي، أصولاً وفروعًا، جلة وتفصيلاً، إذ كان حريصاً على اتباع

(1) محمّد أحمد الكبسي، الفروق الواضحة البهيّة، مرجع سابق، 102.

(2) أحمد عبد العزيز المُليكي، الحسن بن أحمد الجلال: حياته وفكره، 2005م، د.ط، صنعاء: جامعة صنعاء، ص 13.

الدليل، وفتح باب الاجتهاد، ونبذ التقليد[1]، إلى حدّ وصفه للتمذهب بصورة عامة بأنه ظلمة تعوق ذوي البصائر عن الإبداع، وسبيل التحزّب والتفرّق[2]، هذا على الرغم من أن يحيى بن الحسين بن القاسم (ت:1100ه) زعم أن الجلال كان على مذهب داوود الظاهري (ت:270هـ)، بل زاد فنسب إليه آراء بعضها جدّ غريب على مذهب الظاهري وغيره من مذاهب أهل السنة والزيدية بكل فرقها، حتى بدا ذلك مذهبًا شاذاً، كإباحته جواز المتعة، ثم أشار إلى أن الجلال يتفق مع الخوارج في عدم اشتراط القرشية، وأن ذلك في جميع الناس، عربي وعجمي، على سواء، وإنما يشترط فيهم التقوى[3]. **وبذلك فيغدو الجلال**- وفقاً لهذا الرأي- مخالفاً للزيدية الهادوية في أبرز مسألة عُرفت بها، وهي عدم اشتراط البطنين في الحكم، غير أن عدم إسناد ابن الحسين ذلك إلى مصدر بعينه للجلال، لايبعث على الاطمئنان إلى

(1) المليكي، الحسن بن أحمد الجلال، المرجع السابق، ص 188، وانظر الصفحات: 192-194

(2) المليكي، الحسن بن أحمد الجلال، المرجع نفسه، ص 189.

(3) يحيى بن الحسين، بهجة الزمن في تاريخ اليمن (تحقيق: أمة الغفور عبد الرحمن الأمير)، أطروحة دكتوراة، 2004م، جامعة صنعاء: كلية الآداب- قسم التاريخ، جـ2، ص354-355.

صحّة النسبة إليه بيقين، في ضوء ما اشتهر من تراثه، في مسألة الإمامة بالذات، حيث تبدو هي الاستثناء الكليّ الوحيد، في هذا السياق، الذي جعل الجلال غير قادر على مغادرة المذهب في هذه المسألة بالخصوص[1]، وهو ما دفع الباحث المليكي ليصف ذلك الرأي من يحيى بن الحسين بأنه جَور منه، حيث حمّل كلام الجلال ما لا يحتمل، وقوّله مالم يقل، وألزمه بما لا يلزم[2].

وثمّة مفارقة هنا تتمثل في ما ذهب إليه الدكتور عبد العزيز المقالح من احتمال أن استبعاد بعض الباحثين مثل الدكتور أحمد صبحي صاحب كتاب الزيدية إدراج شخصيتي الحسن الجلال وصالح بن مهدي المقبلي ضمن الشخصيات التي وصفها صبحي بالمنفتحة على تيار أهل السنّة – وقد مرّ بنا ذلك في موضعه- ؛ يرجع إلى أن ليس من السهل " إدراجهما تحت هذا التيار السلفي، أو حشرهما مع أهل السنّة، بالسهولة التي تمكّن بها من إدراج الثلاثة الأسماء السالفة الذكر"[3].

(1) انظر: المليكي، الحسن بن احمد الجلال، مرجع سابق ص 330، 340

(2) المليكي، الحسن بن احمد الجلال، المرجع السابق ص 167.

(3) المقالح، قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، مرجع سابق، ص 54.

ويقصد بالثلاثة: الوزير والأمير والشوكاني. ولم يفصح المقالح عن الأسباب الحقيقية التي دفعته لذلك الاستخلاص، واعداً بأن يخصص لتعليل ذلك دراسة مستقلة عن " الجلال"، لكن من الواضح أنها لم تتم فعليًا، أو على الأقل لم تخرج ضمن ما نُشِر!

ثم إن الدكتور صبحي لم يَدَعْ لذلك الاحتمال الذي أشار إليه الدكتور المقالح أن يظل بلا جواب، إذ كشف الاول – في تعليقه على ملحوظات الأخير– أن ما احتمله المقالح من سبب لعدم إيراد صبحي شخصيتي الجلال والمقبلي ضمن قائمة المجدّدين الخمسة، لاعلاقة له بكونهما يختلفان عن الثلاثة الآخرين، من أيّ جانب، بل السبب فنّي، بكمن في تعذّر تغطية قائمة الأعلام الكبار جميعًا، في نطاق كتاب واحد، فكان أن اجتهد صبحي فاختار ثلاثة منهم ، ليس أكثر[1].

وإذا لم يسلّم للقول بان الحسن الجلال لم يغادر المذهب الزيدي كليّة، كما ذهب إلى ذلك بعض الباحثين– حسبما تقدّم– فإن من العسير القول– من باب أولى– بأن الجلال والمقبلي لم يتحوّلا إلى الإطار

(1) انظر تعليق أحمد صبحي على ملحوظات عبد العزيز المقالح في :المقالح، قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، المرجع السابق، ص 70.

السنّي العام، كما ذهب المقالح، بل هما كذلك، وفق ما يؤكّده نتاجهم الفكري والفقهي، لكن ذلك لايستلزم استنتاج أنهما- أو حتى المجدّدون الثلاثة الآخرون-؛ أصبحوا متماهين مع أيّ من المذاهب السنيّة التقليدية الأربعة، أو سواها، أمّا بروز آراء لأيّ منهم سلبًا أو إيجابًا – وبالأخص للجلال والمقبلي- تبدو خارج سياق الفكر السنّي التقليدي؛ فذلك استثناء لايؤذن بإصدار حكم عام وحاسم، بأنهما لم يتحوّلا إليه بالجملة – على الأقل- بل يؤكّد أن تحوّل أيّ من المجدّدين الخمسة المشار إليهم، ليس تماهيًا مع المذاهب السنية الأربعة، أو أيّ منها، بقدر ما هو تحوّل إليها، ولكن في إطار الفكر الإسلامي العام ورحابته.

ومع التأكيد على أن ذلك لايعني تنكّرهم للمذهب الزيدي وعلمائه ورموزه، أو أنّهم قد تحوّلوا بالضرورة إلى موقف المهاجم له، المحذّر من اتباعه، بل مع التأكيد على تحرّرهم من الالتزام به، أو بغيره من المذاهب السنيّة المعروفة؛ ومع تخليهم – في الجملة- عن منظومة المذهب وأصوله الفكرية، ومنهجيته في التلقي ومصادر الاستدلال بالخصوص؛ فإنهم مابرحوا يجلّون رموز المذهب الأصليين، كالإمام

زيد بالخصوص، ويعلنون ولاءهم لـ"آل البيت"- بالمفهوم الخاص السائد- كما أنّ تحوّلهم من إطار المذهب الزيدي الهادوي لايعني أنّهم تحوّلوا إلى إطار مذهب سنّي آخر بعينه- كما سبقت الإشارة- بل هم جميعاً تقريباً أقرب إلى وصف أستاذنا الدكتور عبد الغني قاسم الشرجبي في أطروحته للدكتوراة عن الشوكاني بأنه " لايتقيّد بالمذهب الزيدي، ولا بمذاهب اهل السنة الأربعة المشهورة، ولا بالمذهب الأشعري، ولا المعتزلي، وإنما ديدنه البحث عن الدليل، بمنهج علمي خالٍ من التمذهب المُسْبَق، والتعصّب والجمود، وفي إطار الكتاب والسنّة، ونهج رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه، في فهم نصوصها، وفي استنباط الأحكام الشرغية منهما، فاتخذ من تراث جميع المسلمين بستاناً، أخذ يستأصل منه كل عشب ضار، ويقطف منه كل ماطاب ثمره، وأينع زهره..."[1]، أو على حدّ وصف الأستاذ عبد الله السريحي، المحقق في التراث اليمني الشوكاني- بـ"أنّه مجتهد متحرّر، من أيّ نزعة مذهبية، فالإسلام هو المذهب الذي ينتمي إليه، ويستقي أفكاره ومعارفه من ينابيعه الأولى (الكتب والسنّة)، بعيداً عن أيّ تعصب

(1) عبد الغني قاسم الشرجبي ، الإمام الشوكاني: حياته وفكره، د.ت، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة وصنعاء: مكتبة الجيل الجديد، ص 291

مسبق،لأي مذهب من المذاهب ولا ضدّه"[1]، وقل مثل ذلك عن جميعهم. وإلى ذلك بعض الباحثين الآخرين كذلك[2].

(1) عبد الله السريحي (محقق): محمد بن علي الشوكاني، أدب الطلب ومنتهى الأرب1419 – هـ – 1998م، الطبعة الأولى، بيروت: دار ابن حزم وصنعاء: مكتبة الإرشاد، ص45.

(2) عبد الله نومنسوك، منهج الإمام الشوكاني في العقيدة، 1414هـ – 1994م، الطبعة الأولى، الرياض : مكتبة دار القلم والكتاب،ص 854–855

الخاتمة

(النتائج والتوصيات)

في ختام البحث توصّل الباحث إلى النتائج التالية تليها التوصيات، وذلك على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

1 – تمثل سمة الانفتاح في المذهب الزيدي، وإتاحة الحرّية للمجتهد، لتحرير علاقته بالمذهب ، بقاء فيه، أم تخلياً عنه، ميزة إيجابية، بمعزل عن الانشطار الكبير بين النظرية والتطبيق؛ إلا أن تلك الميزة أتاحت لبعض المجتهدين إمكان التحرّر من ربقة التقليد المذهبي، بسند من المذهب ذاته.

2 – هناك خلاف بين الباحثين حول حقيقة وضع المجدّدين – موضوع الدراسة– من حيث بقاؤهم في إطار المذهب الزيدي، رغم اجتهادهم الذي تجاوز المذهب، ومن حيث تحوّلهم عنه، أم بقاؤهم فيه، مع انفتاح على الإطار السنّي، ليس أكثر.

3 – حدّد الباحث ثلاثة معايير علمية تضبط مسألة الجدل حول بقاء

المجتهد في إطار المذهب أم التحوّل عنه، وهي : مدى التزامه بالأصول الفكرية للمذهب؟ ومدى التزامه بمنهج الاستدلال ومصادر التلقّي فيه (نظرية المعرفة)؟ ومدى إيمانه بالنظرية السياسية (نظرية الإمامة)، أو اختلافه معها؟

4- بتطبيق المعايير العلمية الثلاثة الضابطة لمسألة بقاء المجتهد في إطار المذهب أم التحوّل عنه؛ تبيّن أن أئمة الاجتهاد والتجديد في اليمن، محلّ البحث؛ تحوّلوا عن المذهب الزيدي بالكليّة، ولكن ليس إلى مذهب سنّي بعينه، بل إلى رحاب الفكر الإسلامي السنّي العام، وتأكد – من ثمّ- أن الأمر لا يقف عند حدود انفتاح على الإطار السنّي فحسب.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بما يلي:

1- الإشادة بسمة التحرّر التي يمنحها المذهب الزيدي لكل مؤهل لذلك، والبناء عليها، في سياق دعوات التحرّر من التقليد، لكل مؤهّل لذلك، رغم ما شاب ذلك من انفصام غالب بين النظرية والتطبيق.

2- الاحتكام إلى المعايير العلمية عند الخلاف، للخروج منه بوجهة قويمة.

3- حثّ طلبة العلم الجادّين المؤهلين، على التزام منهجية التجديد والمجدّدين.

4- دعوة مؤسسات البحث العلمي والمراكز الاكاديمية لإيلاء تراث مجدّدي اليمن، ومن على شاكلتهم الاهتمام المناسب، للإفادة من جوانب الاجتهاد والتجديد، في المجالات المختلفة، فكراً تربوياً، وفقهياً، وحديثياً، وتفسيرياً، ومن النواحي الأخرى كذلك.

قائمة المراجع

1- الأزهار في فقه الأئمة الأطهار، أحمد بن يحيى المرتضى، ، د.ت، د.ط، د.م. د.ن.

2- ابن الأمير وعصره: صورة من كفاح شعب قاسم، غالب أحمد وآخرون، د.ت، د.ط، د:م، د.ن.

3- إقامة الدليل على ضعف أدلة تكفير التأويل، محمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني (مقدّمة المحقق: أبي نوح عبد الله بن محمد الفقيه. 1430هـ- 2009م، ط الأولى، بيروت: دار ابن حزم.

4- الإمام زيد: حياته وعصره- آراؤه وفقهه، محمّد أبو زهرة، 1425هـ- 2005م، د.ط، القاهرة: دار الفكر العربي.

5- الإمام الشوكاني: حياته وفكره، عبد الغني قاسم الشرجبي ، د.ت، د.ط، بيروت: مؤسسة الرسالة وصنعاء: مكتبة الجيل الجديد.

6- الإمامة وخطرها على وحدة اليمن، محمد محمود الزبيري، ،1425هـ- 2004م، د.ط، صنعاء: وزارة الثقافة والسياحة.

7- إشكالية التعامل مع السنة النبوية، طه جابر العلواني، 1435هـ- 2014م، ط

الأولى، هرندن- فرجينيا- أمريكا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

8- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع،د.ت، د.ط، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

9- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني د.ت، د.ط، القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

10- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي الشوكاني (تحقيق: محمد صبحي حلّاق)، 1427هـ-2006م، الطبعة الأولى: بيروت ودمشق: مكتبة ابن كثير.

11- بهجة الزمن في تاريخ اليمن، يحيى بن الحسين بن القاسم، (تحقيق: أمة الغفور عبد الرحمن الأمير)، أطروحة دكتوراة، 2004م، جامعة صنعاء: كلية الآداب- قسم التاريخ.

12- تحرير الأفكار، بدر الدِّين الحوثي، (تحقيق : جعفر العاملي)، د.ت، ط الثالثة، د:م، المجمع العالمي لأهل البيت.

13- تنقيح الأنظار في معرفة علوم الآثار، محمد بن إبراهيم الوزير (تحقيق: محمد صبحي حلّاق وعامر حسين)، 1420هـ/ 1999م، ط الأولى، بيروت: دار ابن حزم

14- التحف شرح الزلف، مجد الدِّين المؤيّدي، ،1417هـ-1997م، ط الثالثة،

صنعاء: مكتبة

15 – بدر للطباعة والنشر والتوزيع.

16 – التربية الوطنية للصف الخامس من مرحلة التعليم الأساسي، وزارة التربية والتعليم (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء) الإدارة العامة للمناهج، طبعة 1442هـ/ 2021م، الدرس الأول: اليمن مقبرة الغزاة.

17 – الثقافة الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الخاضعة لسيطرة الحوثيين في صنعاء)، 2020م، د. ط، د.م: د.ن.

18 – جناية أدعياء الزيدية على الزيدية، عبد الوهاب بن لطف الديلمي، 1433هـ-2012م، ط الأولى، صنعاء: دار النشر للجامعات.

19 – الحسن بن أحمد الجلال: حياته وفكره، أحمد عبد العزيز المُليكي، 2005م، د.ط، صنعاء: جامعة صنعاء.

20 – الرسالة المنقذة من الغواية في طرق الرواية، أحمد بن سعد الدِّين المسوري (تحقيق: حمود بن عبد الله الأهنومي، مراجعة وإشراف: أبو هاشم المرتضى بن زيد المحطوري) ، 1417هـ-1997م، ط الأولى، صنعاء: مركز بدر العلمي والثقافي للطباعة والنشر والتوزيع.

21 – الرسالة الوازعة للمعتدين عن سب صحابة سيّد المرسلين ، يحيى بن حمزة، 1348هـ،د. ط ،د.م: إدارة الطباعة المنيرية.

22- الروض الباسم في الذبّ عن سنّة أبي القاسم ، محمد بن إبراهيم الوزير، (تقديم بكر أبو زيد وعناية علي العمران)، د.ت، د.ط، دم: دار عالم الفوائد.

23- الزيدية، أحمد محمود صبحي، 1404هـ-1984م،ط الثانية، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي.

24- الزيدية: نظرية وتطبيق، علي عبد الكريم الفضيل شرف الدين،1405هـ-1985م، ط الأولى، عمّان: جمعية عمال المطابع التعاونية.

25- الزيدية باليمن، محمد بن إسماعيل العمراني، 1369هـ، د.ط، د.م:د.ن.

26- الزيدية: نشأتها ومعتقداتها، إسماعيل الأكوع، 1413هـ-1993م، ط الأولى، بيروت: دار الفكر المعاصر.

27- الزيدية، إسماعيل الاكوع، 1428هـ-2007م، ط الثالثة، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد.

28- الزيدية في اليمن، بدر الدين الحوثي، د.ت، (طباعة استنسل)، د.م: دار الزهراء.

29- الزيدية والإمامية وجهاً لوجه، محمد بن إبراهيم الحسن المرتضى، 1418هـ-1998م، ط الأولى، صعدة: مركز الهدى.

30- الزيدية بين الإمامية وأهل السنة: دراسة تاريخية تحليلية في نشأتها وظهورها

وعقائدها وفرقها، سامي الغريري الغرّاوي، 1426هـ-2006م، د.م: مؤسسة دار الكتاب الإسلامي.

31- السلسلة الذهبية في الرد على الوهابية(رسالة كشف التغرير) بدر الدين الحوثي، 1437ه/ 2016م، ط الأولى، د.ت، د.ن: د.م.

32- السيل الجرّار المتدفق على حدائق الأزهار(شرح متن الأزهار)، محمد بن علي الشوكاني، 1425هـ، 2004م، ط الأولى، بيروت، دار ابن حزم.

33- العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ، صالح بن مهدي المقبلي، 1328هـ، ط الأولى، د.ن: القاهرة.

34- العواصم من القواصم في الذب عن سيرة أبي القاسم، محمد بن إبراهيم الوزير (تحقيق: شعيب الأرنؤوط)، 1412هـ-1992م، ط الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة.

35- الغطمطم الزخَّار المطهِّر لرياض الأزهار من آثار السيل الجرّار، محمد بن صالح السماوي (تحقيق: محمد يحيى عزّان)1415هـ/ 1994م، ط الأولى،عمّان: مطابع شركة الموارد الصناعية الأردنية.

36- الفروق الواضحة البهيّة بين الفرق الإمامية وبين الفرقة الزيدية، محمّد أحمد الكبسي، ، 1413هـ-1992م، د.ط، د.م: د.ن.

37- قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة، عبد العزيز المقالح، 1982م، د.ط،

بيروت دار العودة.

38- القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد (ضمن الرسائل السلفية للشوكاني)، محمّد بن علي الشوكاني، 1348هـ-1930م، د.ط، بيروت: دار الكتب العلمية.

39- لوامع الأنوار في جوامع العلوم والآثار وتراجم أولي العلم والأنظار، مجد الدِّين المؤيدي، ، 1440هـ/ 2019م، ط الرابعة: صعدة : مكتبة أهل البيت.

40- المجموع المنصوري، العقد الثمين في تبيين أحكام الأئمة الهادين، عبد الله بن حمزة، (تحقيق: عبد السلام الوجيه)، (أمير المؤمنين وولديه) (الجزء الأول)، 1421هـ- 2001م، ط الأولى، صنعاء: مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية.

41- مجموع حميدان القاسمي(تنبيه الغافلين على مغالط المتوهمين)، حميدان القاسمي، (تنبيه الغافلين) ،د.ت، د.ط، د.م، د.ن.

42- محمد بن إسماعيل الأمير: رائد مدرسة الإنصاف في اليمن، محمد عبد الله زبارة،2007م، د.ط، د:م،د،ن.

43- المنار في المختار من جواهر البحر الزخّار، صالح بن مهدي المقبلي، 1408هـ-1988م، ط الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.

44- منهج الإمام الشوكاني في العقيدة، عبد الله نومنسوك، 1414هـ- 1994م،

الطبعة الأولى، الرياض: مكتبة دار القلم والكتاب.

45- الهادوية في اليمن: نشأتها وتطورها مع تحقيق كتاب البراهين الصريحة على العقيدة الصحيحة للإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم بن محمّد، عادل حيدان، 1431هـ2010م، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة القاهرة: كلية دار العلوم.

46- اليمن الخضراء مهد الحضارة، محمد بن علي الأكوع الحوالي، 1402هـ-1982م، ط الثانية، صنعاء: مكتبة الجيل الجديد.

المجددون في اليمن

مجتهدون في المذهب
أم متحولون عنه ؟

أ.د. أحمد محمد الدغشي

هدفت الدراسة إلى التعرف على خلفية مسألة التحول من الإطار المذهبي الزيدي الهادوي إلى الإطار السنّي العام، وهم من عُرفوا في التراث الفقهي في المذهب الزيدي بـ" المتحوّلين"، وفي الأدبيات الفكرية الإسلامية بـ"المجدّدين"، وأبرزهم: محمد بن إبراهيم الوزير، والحسن بن أحمد الجلال، وصالح بن مهدي المقبلي، ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني، ومحمد بن علي الشوكاني، وما إذا كانوا رغم تحوّلهم لايزال من الممكن عدّ ذلك التحوّل لديهم مجرّد عملية جزئية داخلية، تمثل اتجاه الانفتاح في المذهب الزيدي الهادوي، أم أن ذلك غدا تحوّلاً كليّاً، بحيث يصبح من العسير توصيف فقههم أو فكرهم في الإطار الزيدي الهادوي الذي نشأوا عليه؟

HEKMAH YEMANYA

9 786259 599717